تطور الحوكمة وإطار العمل القانوني والمؤسساتي للوقف بماليزيا

فارس جعفري
الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية، جامعة إنسيف، ماليزيا
fares-isra@inceif.org

محمد أكرم لال الدين
الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية، جامعة إنسيف، ماليزيا
akram-isra@inceif.org

شريفة زبيدة سيد عبد القادر
كلية القانون، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا
sharifahz@iium.edu.my

تاريخ الاستلام: ٢٠٢١/٩/٢٤ تاريخ القبول للنشر: ٢٠٢٢/٣/١٥

الملخص

تطورت الأموال الوقفية في ماليزيا من كونها أموالا غير منقولة يتم استخدامها لأغراض دينية مثل المدارس والمساجد إلى عقاراتٍ استثمارية منتجة ذات استخدامات متعددة كالفنادق والمكاتب والمباني التجارية. وقد ساهمت الأطر القانونية والتشريعية في النهوض بقطاع الوقف وإدارته من خلال مجالس الشؤون الإسلامية في الولايات وإدارة الوقف والزكاة والحج، ومؤسسة الوقف الماليزية التي تم تأسيسها من قبل إدارة الوقف والزكاة والحج. وتجدر الإشارة هنا إلى أن نظام الوقف في ماليزيا يعمل بموجب ثلاثة قوانين وتشريعات منفصلة تتمثل في الشريعة الإسلامية، تشريعات الولاية المتعلقة بإدارة الشؤون الدينية، والتشريعات الخاصة بالوقف في الولايات. وتعتبر الفتوى الوطنية الصادرة في عام ٢٠٠٧ والتي سمحت باعتماد الوقف النقدي من الفتاوى المهمة التي ساهمت في تنويع أموال الوقف من خلال تقديم مشاريع متعددة للوقف النقدي من قبل المصارف المحلية والمجالس الإسلامية للولايات، والمؤسسات التعليمية. كما عرف الوقف تطورا واضحا في مفهوم "وقف الشركات" و "الأسهم الوقفية" علاوة على منتجات الوقف المبتكرة في قطاع التأمين التكافلي وسوق رأس المال الإسلامي بماليزيا. ومن ضمن التطورات الهامة التي عرفها الوقف أيضا بماليزيا اِطلاق مؤسسة لابوان الدولية للوقف (LIWF) من قبل مركز لابوان الدولي للأعمال والتمويل(LIBFC) في عام ٢٠١٥. اِعتمدت هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي في جمع المعلومات المتعلقة بالأطر التنظيمية للوقف وذلك من خلال المراجع والتقارير الحديثة الصادرة عن الجهات الإشرافية الماليزية. واعتمدت الدراسة أيضا على المنهج التحليلي لرصد تطور الوقف في ماليزيا وتقويم مدى نجاعته وذلك من خلال دراسة الحوكمة وإطار العمل القانوني والمؤسساتي لإدارة الوقف، بالإضافة إلى الإصلاحات والتحولات التي شهدها نظام الوقف بماليزيا. كما تناولت الدراسة أيضا بعض القضايا والتحديات الإدارية والتشريعية التي تواجه الوقف في ماليزيا، الاستخدام المبتكر للوقف من أجل تعزيز الشمول المالي، وكذلك استخدام المنصات الإلكترونية لجمع أموال الوقف.

الكلمات المفتاحية: الوقف، الحوكمة، الإطار القانوني، الوقف النقدي، التحول، الإصلاح، ماليزيا.

WAQF IN MALAYSIA:THE DEVELOPMENT Of LEGAL AND INSTITUTIONAL FRAMEWORK

FARES DJAFRI
The International Shari'ah Research Academy for Islamic Finance (ISRA), INCEIF University, Kuala Lumpur, Malaysia
fares-isra@inceif.org

Mohamad Akram Laldin
The International Shari'ah Research Academy for Islamic Finance (ISRA), INCEIF University, Kuala Lumpur, Malaysia
akram-isra@inceif.org

Sharifah Zubaidah Syed Abdul Kader
Ahmad Ibrahim Kulliyyah of Laws, International Islamic University Malaysia, Kuala Lumpur, Malaysia
sharifahz@iium.edu.my

Received: 24/9/2021 Accepted: 15/3/2022

ABSTRACT

Awqaf properties in Malaysia have evolved over the years from being in the nature of consumptive immoveable properties used for religious purposes like madrasahs and mosques into productive and mixed-use type real estate properties like hotels, office buildings and commercial type properties. The regulatory and legal frameworks have played a vital role in the evolution of waqf sector and its management through the State of Islamic Religious Councils (SIRCs), the Department of Waqf and Hajj (JAWHAR) and Yayasan Waqaf Malaysia (YWM). In fact, waqf in Malaysia operates under three separate laws, namely: Islamic Law, Federal Territory Act or State Enactments relating to administration of the Islamic Law, State Waqf Enactments. In addition, the 2007 national fatwa permitting cash waqf in Malaysia brought about diversification of awqaf properties through the introduction of several cash waqf schemes by local banks, federal agencies as well as State Islamic Religious Councils (SIRC). Further developments were seen with the development of the concept of 'corporate waqf' and waqf shares as well as innovative awqaf products in the takaful sector and the Islamic capital market. Another significant development occurred in 2015 with the introduction of the Labuan International Waqf Foundation (LIWF) by the Labuan International Business and Financial Centre (LIBFC). Through qualitative research and content analysis, this paper traces these developments in Malaysia through the lenses of governance, reformation and transformation. The research also adopts the analytical method to evaluate the viability of waqf in the Malaysian context. Some of the issues that will be touched on are whether the regulatory framework for waqf in Malaysia has moved in tandem with these developments, innovative use of waqf for financial inclusion, as well as the online platforms to collect waqf funds.

Keywords: waqf, governance, reformation, transformation, cash waqf, Malaysia

١. مقدمة

وجد الوقف في ماليزيا منذ قدوم الإسلام إلى أرخبيل المالايو في القرن التاسع للميلاد[١] حيث كانت الأموال الوقفية وقتها على شكل مصليات ومساجد ومدافن ومدارس.[٢] ويُقسِّم تاريخ الوقف في ماليزيا إلى ثلاث مراحل وهي: مرحلة قبل الاستعمار، مرحلة استعمار المالايو، مرحلة ما بعد الاستقلال. ومن خلال الاطلاع على الدراسات السابقة لاحظنا أنه لا توجد الكثير من الدراسات في فترة ما قبل الاستعمار وهو ما حال دون معرفة بدايات الوقف في أرخبيل المالايو. غير أن أغلب الأوقاف التي تم إنشائها كانت عبارة عن مساجد، وأول مسجد رسمي هو مسجد كامبونغ لاوت في كوتا بارو، كلينتان، والذي تم بناؤه عام ١٦٧٦ ميلادي.[٣] ويشير بحث حديث يستند إلى حفريات في منطقة ليمباه بوجانغ، منطقة في شمال ولاية قدح في شبه الجزيرة الماليزية، إلى آثار مسجد قديم يعود إلى القرن التاسع ميلاد.[٤]

وشهدت الفترة الاستعمارية البريطانية الاعتراف بثلاثة أوقاف في مدينة بينانغ وهي: مسجدين قديمين في جورج تاون، وهما مسجد كابيتان كلينغ ومسجد ليبوه إيتشه، ولاحقاً وقف عائلي تم إنشاؤه من قبل محمد ميريكان نورالدين عام ١٨٦٩، من خلال الأراضي الممنوحة من قبل شركة الهند الشرقية عام ١٨٠١، حيث تم إعطاء قطعة أرض في جورج تاون إلى المجتمع الهندي المسلم هناك لبناء مسجدٍ ولأغراضٍ دينية أخرى.[٥] تم بناء مسجد كابيتان كلينغ على هذه الأرض حيث يعتبر كابيتان كلينغ شاورد محي الدين هو مؤسس هذا المسجد. وفي عام ١٨٠٨، قام تينجكو سيد حسين اللديد، وهو تاجر عربي من إيتشه، بتأسيس مسجد ليبوه إيتشه (المعروف أيضاً بمسجد شارع أتشين)، وهو ما ساهم في توسع الوقف هناك وسط العرب الحضرميين وتجار التوابل القادمين من إيتشه وذلك لغاية عام ١٨٧٠ ميلادي. [٦]

وبعد فترة الاستعمار البريطاني جاءت فترة ما بعد الاستقلال والتي تعتبر من أهم المراحل التي تطور فيها الإطار القانوني والتنظيمي للوقف في ماليزيا. وقد ساهمت هذه الأطر التنظيمية والقانونية في النهوض بقطاع الوقف وإدارته وذلك من خلال تطبيق أفضل الممارسات على صعيد الدولة والتي كان في فترة ما قبل الاستعمار تخضع لإدارة المتولين الخاصين. ولأهمية الاستفادة من تجارب صناعة الوقف في العالم الإسلامي بدت المصلحة ملحة في بحث واستكشاف تجارب بعض البلدان التي نجحت في إنشاء هذه الصناعة وتطويرها. ومن بين هذه البلدان ماليزيا والتي تعتبر من الدول التي أسهمت في تنويع الأموال الوقفية من خلال طرح عدة مشاريع للوقف من قبل المصارف الإسلامية ومؤسسة الوقف الماليزية ومجالس الشؤون الدينية إضافة إلى مؤسسات التعليم العالي الحكومية. هذه المقاربة أهلت ماليزيا لتصدر

(1) Arnold, Tw. (1913). The Preaching Of Islam: A History Of Propagation Of The Muslim Faith. Constable & Co. Ltd.

(2) Md. Dahlan, N.H, Kamarudin, A.R. (2006). Wakaf In Malaysia: Its Legal Evolution And Development. Shariah Law Reports, 1: 81.

(3) Mahamood, S.M. (2006). Waqf In Malaysia: Legal And Administrative Perspectives. University Malaya.

(4) Md. Dahlan, S., Mohamad, N.A. (2018, 4-5 July) The Earliest Waqfs In Malaysia. [Conference Presentation] International Conference On History And Governance Of Awqaf In India And Malaysia (Ichga 2018), International Islamic University Malaysia.

(5) Nasution, K.S. (2002). Colonial Intervention And Transformation Of Muslim Waqf Settlements In Urban Penang: The Role Of The Endowments Board. Journal Of Muslim Minority Affairs, Vol.22, No.2, 2002.

(6) Mahamood, S.M. (2006). *Waqf In Malaysia: Legal And Administrative Perspectives*. University Malaya Press.

منتج الوقف على المستوى العالمي، كما مكنتها من تطوير القطاعات الربحية وغير الربحية وتطوير أدوات جديدة للتمويل الإسلامي بإعادة تنويع أموال الأوقاف إلى موجودات مثل السيولة النقدية والأسهم والسندات وتوفير بنية تحتية لنقل صناعة الوقف إلى الصعيد العالمي. وسيتم في هذا البحث عرض تجربة الوقف الماليزية وفق العناصر الآتية:

- الحوكمة والإطار القانوني لإدارة الوقف في ماليزيا.
- الجهات المسؤولة عن الأوقاف بماليزيا.
- الإصلاحات والتحولات التي عرفها نظام الوقف بماليزيا.
- التحديات الإدارية والتشريعية التي تواجه الوقف في ماليزيا.
- الخاتمة والتوصيات.

٢. الحوكمة والإطار القانوني لإدارة الوقف في ماليزيا

١,٢ الحوكمة

تعرف الحوكمة بأنها الأسلوب الذي توجه به المؤسسات نحو غايتها، وهي تركز على أساليب الإدارة ونشاطاتها؛ كما أنها تشمل الهياكل والعمليات التي تضعها المؤسسة بغرض إدارة أنشطتها بأسلوب فعال واقتصادي.(١) وفي أي نقاش يتعلق بالحوكمة، لا سيما في دراسات الدول، من المهم أولاً فهم نظام الحوكمة المطبق؛ وذلك لتجنب افتراض أن حوكمة الوقف في بلد ما قد تناسب بلدا آخر، خاصة ما يتعلق بالجوانب التشريعية والتنفيذية.

تعد ماليزيا اتحادا فيدراليا يضم ثلاثة عشر ولاية وثلاثة أقاليم اتحادية ونظام الحكم ملكي دستوري (فيدرالي) يتبنى نموذج ويستمنستر البريطاني للديمقراطية البرلمانية. وتشير "الملكية الدستورية" إلى أن كل ولاية في الاتحاد (باستثناء بينانغ، مالاكا، صباح، ساراواك) لها ملك أو حاكم (سلطان) يعمل وفقاً لمشورة المجلس التنفيذي للولاية في معظم المسائل المرتبطة بالحوكمة، في حين يعد دستور الولاية المرجع القانوني الرئيس للحوكمة. ومع كون الملك رئيس الاتحاد وباقي سلاطين الولايات رؤساء لولاياتهم؛ إلا أن دوره في حوكمة البلاد يتمثل في الموافقة على القوانين الصادرة عن البرلمان، وتعيين المسؤولين الاتحاديين. وسلاطين الولايات هم رؤساء الشؤون الإسلامية، وأوصياء على عادات عرق المالايو، ويجب ممارسة هذه الصلاحيات ضمن معايير تم تحديدها في الدستور.(٢) . بالإضافة إلى ذلك، فإن مجلس الوزراء مسؤول أمام الملك حول الأداء العام للحكومة، ويتولى رئيس الوزراء رئاسة مجلس الوزراء حيث يعد المجلس مسؤولاً بشكل جماعي أمام البرلمان.(٣)

والملك هو رئيس الشؤون الدينية للولايات الاتحادية وللولايات دون سلاطين، إضافة إلى ولايته الخاصة. كما يسمح الدستور للحكام بالتصرف في أداء وظائفهم رؤساء للشؤون الدينة الإسلامية وعادات عرق المالايو، وفي إطار ممارسة وظائفهم المتعلقة بالشؤون الدينية الإسلامية، تضمنت التشريعات الخاصة بإدارة الشؤون الإسلامية في كل

(١) فؤاد بن عبدالله العمر و باسمة المعود: **قواعد حوكمة الوقف: نظارة مؤسسة الوقف نموذجا.** مشروع بحثي ممول من كرسي الشيخ راشد بن دايل لدراسة الأوقاف بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ص ٢٩-٣٠.

(2) Federal Constitution, Malaysia, art. 3(2), art. 3(5), Item 1(2)(d) 8th Schedule.

(3) Masum, A. (2012). The doctrine of ministerial responsibility in Malaysia: Theory and practice in a new regime of parliamentary accountability. 4 Malayan Law Journal, clv.و

ولاية تأسيس مجلس الولاية للشؤون الإسلامية لمساعدة السلطان ونصحه باستثناء ما يتعلق بالقانون الإسلامي (الشريعة) وإدارة الشؤون العدلية.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن تحديد القانون الإسلامي المطبق في أي مسألة في الولاية هو أمرٌ يعهد به إلى لجنة الفتوى التي يترأسها مفتي الولاية، في حين أن إدارة الشؤون العدلية حول أي مسألة إسلامية تقع تحت مسؤولية المحاكم الشرعية. كما توجد ذات الأحكام فيما يتعلق بقانون إدارة الشؤون الإسلامية بالنسبة للملك في الولايات الاتحادية (الفدرالية). وعلى الرغم من أن الملك وحكام الولايات هم رؤساء الشؤون الإسلامية في المقاطعات الاتحادية والولايات؛ إلا أن مهامهم المتعلقة بالمسائل المرتبطة بإدارة الوقف محدودة، وذلك بسبب أن القانون والتشريعات المرتبطة بإدارة القانون الإسلامي قد نصت صراحةً على منح مجلس الولاية للشؤون الإسلامية وضع الناظر "الوصي الوحيد" لأموال الوقف. بعبارة أخرى، فأي تأثير ملكي على إدارة الوقف، إن وجد، يمكن أن يكون غير مباشر، وذلك من خلال سلطة تعيين أعضاء مجلس الولاية للشؤون الإسلامية. وبالإضافة إلى دور مجلس الولاية للشؤون الإسلامية في عملية الحوكمة؛ توجد إدارة الزكاة والوقف والحج (JAWHAR) ضمن رئاسة مجلس الوزراء، ويتضمن عملها تطبيق أفضل الممارسات لإدارة أنشطة الوقف على صعيد الدولة، وهو ما سنتناوله في المبحث المتعلق بالسلطات والجهات المسؤولة عن الأوقاف بماليزيا.

٢,٢ الإطار القانوني والتشريعي للوقف

يقسم الدستور الاتحادي السلطات التشريعية بين الحكومة الاتحادية والولايات، أما الأمور المتعلقة بالإسلام، بما في ذلك الوقف، فهي من اختصاص كل ولاية في الاتحاد. ولما كان الوقف مسألة تتعلق بالولاية ضمن الدستور الماليزي؛ فإنه من ضمن السلطات الحصرية للولاية تشريع القوانين لإدارة الوقف، ومن هنا تم وضع إدارة أموال الوقف تحت سلطات مجلس الولاية للشؤون الإسلامية وذلك ضمن إدارة تشريعات الشؤون الشرعية في الولايات. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن نظام الوقف في ماليزيا يعمل بموجب ثلاثة قوانين منفصلة، فيما يأتي بيانها.

أ. الشريعة الإسلامية

تمثل الشريعة الإسلامية القانون الأساسي للوقف وتندرج ضمن القانون المعروف بـ(Hukum Syarak) والذي يعرف بموجب المادة ٢ من قانون إدارة الشريعة الإسلامية لعام ١٩٩٣ بأنه: "الشريعة الإسلامية وفقًا لأي مذهب معترف به". وتشتمل إدارة الشريعة الإسلامية الخاصة بالوقف أمورا عدة تتعلق بماهية الوقف، أركان الوقف والتي تتكون من إعلان الوقف (الصيغة) والمانح (الواقف) وممتلكات الوقف (الموقوف)، والمنتفعون من الوقف (الموقوف عليهم)، وكذلك صلاحيات مدير الوقف وواجباته (المتولي). ومن الأمثلة الواضحة للأولوية الممنوحة للشريعة الإسلامية فيما يتعلق بإنفاذ الوقف الأحكام الموجودة في تشريعات الوقف في الولايات الفيدرالية.[2] على سبيل المثال، الأحكام المذكورة في قانون الوقف في كل من ولاية ترينغانو وصباح والتي تتضمن: "يدخل الوقف حيز التنفيذ بمجرد استيفاء جميع متطلبات وشروط إنشاء الوقف وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية؛ إلا إذا تم النص على وجه التحديد على أن الوقف لن يكون ساريًا إلا بعد وفاة الواقف". كما يصبح الوقف باطلاً إذا كان مخالفًا لأحكام الشريعة الإسلامية ويتم تحديد

(1) Administration of the Religion of Islam (State of Selangor) Enactment, ss. 4,6.

(2) Administration of Islamic Law (Federal Territories) Act 1993 (Act 505).

ذلك من قبل لجنة الفتوى الحكومية والتي أنشئت بموجب قانون الإقليم الاتحادي أو تشريعات الولاية المتعلقة بالشريعة الإسلامية.

ب. تشريعات الولاية المتعلقة بإدارة الشؤون الدينية

أي قانون الأقاليم أو المقاطعات الاتحادية (الفدرالية)، فنتيجة للتقسيم الواضح للسلطات التشريعية والإدارية في الولايات، تم وضع القوانين المتعلقة بالوقف تحت السلطة القضائية للولايات المعنية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الحكومة أصدرت قوانين لتنظيم عمل الوقف فيما يتعلق بالمقاطعات الاتحادية والولايات بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية، ويمكن أن نجد بعض هذه الأحكام المتعلقة بالوقف في مثل هذه القوانين على النحو الآتي:

الجدول ١: الأحكام المتعلقة بالوقف في الأقاليم/المقاطعات الاتحادية (الفدرالية) أو تشريعات الولاية

الولاية	التشريع	الأقسام المتعلقة بالوقف
Perlis	Administration of the Religion of Islam (Perlis) Enactment 2006	ss. 89-95
Kedah	Administration of Islamic Law (Kedah Darul Aman) Enatment 2008	ss. 52-58
Penang	Administration of the Religion of Islam (Penang) Enactment 2004	ss. 89-95
Perak	Administration of the Religion of Islam (Perak) Enactment 2004	ss. 78-84
Selangor	Administration of the Religion of Islam (Selangor) Enactment 2003	ss. 89-95
Wilayah Persekutuan	Administration of Islamic Law (Federal Territories) Act 1993 (Act 505)	ss. 61-68
Negeri Sembilan	Administration of the Religion of Islam (Negri Sembilan) Enactment 2003	
Malacca	Administration of the Religion of Islam (Malacca) Enactment 2002	
Kelantan	Islamic Religious Council and Malay Customs (Kelantan) Enactment 1994	ss. 61-66
Terengganu	Administration of Islamic Religious Affairs (Terengganu) 2001	ss. 63-69
Pahang	Administration of Islamic Law (Pahang) Enactment 1991	ss. 70-78
Johor	Administration of the Religion of Islam (Johor) Enactment 1993	ss. 89-95
Sabah	Administration of Islamic Law (Sabah) Enactment 1992	ss. 45-52
Sarawak	Majlis Islam Sarawak Ordinance 2001	ss. 43, 51-54

وتشمل الأحكام المتعلقة بالوقف في القوانين المذكورة أعلاه مسائل مثل: تعريف الوقف العام والوقف الخاص، وظيفة المجلس بصفته الوصي الوحيد على جميع ممتلكات الوقف في الولاية، ومسائل تتعلق بالقيود على الوقف الخاص وحول ضرورة نشر قائمة أملاك الوقف في الجريدة الرسمية كل عام وغيرها من الأحكام العامة المتعلقة بالوقف.[١]

غير أن هذه الأحكام جاءت أحكاما عامة وليست شاملة لكثير من التفاصيل المهمة، بدليل أنه لا يوجد، على سبيل المثال، نص محدد بشأن تعيين مدير أو وكيل الوقف (المتولي أو الناظر) لإدارة ممتلكات الوقف نيابة عن المجلس. كما أنه لا توجد أحكام بشأن المخالفات المتعلقة بتنفيذ الوقف وإدارته، وهو ما قد يؤدي إلى الطعن في صلاحيات إدارة المجلس. من هنا كانت الحاجة إلى سن قوانين وأحكام أكثر شمولاً لإدارة الوقف وتنظيمه في الولايات والمقاطعات الاتحادية، وهو ما يقودنا إلى مناقشة التشريعات المحددة التي أقرتها عدة ولايات بشأن الوقف.

ج. تشريعات الأوقاف في الولايات

سنت ولايات سيلانجور ومالاكا ونيغري سمبيلان وبيراك وترينغانو وصباح على التوالي قوانين وأحكاما أكثر شمولا وتفصيلا لإدارة الوقف وتنظيمه، في حين تطبق باقي الولايات أحكاماً عامة حول الوقف في تشريعاتها المتعلقة بإدارة الشؤون الشرعية.

وتقدم قوانين الوقف في الولايات المذكورة أعلاه هياكل إدارية لإدارة الوقف واضعة المجلس في قمة هرم اتخاذ القرار بحيث يعطي التعليمات ويتخذ القرارات، في حين تضطلع لجنة إدارة الوقف المنضوية تحت هذا المجلس بصلاحيات إدارة الأموال. كما قامت كل من ولاية نيغري سيمبلان وسيلانغو وبيراك بإنشاء مؤسسات وقف لضمان إدارة فاعلة للوقف؛ في حين لم تسن بعد هذه الولايات أحكاماً وقوانين شاملة تخص الأموال الوقفية وهو ما يبدو أحد أبرز التحديات المرتبطة بتطور موجودات الأوقاف في ماليزيا.[٢] والجدول أدناه يبين قائمة التشريعات الوقفية للولايات التي سنت تشريعات خاصة بالوقف (آخر المعطيات حسب: ٢١ يناير٢٠٢٢).

1.	Selangor Waqf Enactment 2015
2.	Malacca Waqf Enactment 2005
3.	Negri Sembilan Waqf Enactment 2005
4.	Perak Waqf Enactment 2015
5.	Terengganu Waqf Enactment 2016
6.	Sabah Waqf Enactment 2018

وحاليا تقوم المقاطعة الفيدرالية، والتي تضم كل من كوالالمبور وبوتراجايا ولابوان، بوضع اللمسات الأخيرة لمسودة قانون الوقف الخاص بها، بينما من المتوقع أن تكون بينانغ هي الولاية التالية التي تقر تشريع الوقف الخاص بها. من هنا يتضح جليا أن التحرك في المستقبل هو نحو إعتماد قوانين خاصة في جميع الولايات بماليزيا. بالإضافة إلى

(1) Respective state enactments relating to administration of the religion of Islam/ Islamic Law.

(2) See for example, the sole trustee provisions under s. 4 of the Waqf (Selangor) Enactment 2015 with the heading 'Majlis as Sole Trustee for All Wakaf' and s.27 of the Waqf (Perak) Enactment 2015.

التشريعات والقوانين المعتمدة ضمن مجالس الولاية للشؤون الإسلامية والمتعلقة بإدارة الوقف على صعيد الولايات، فهناك جهات أخرى مسؤولة عن قطاع الوقف بماليزيا وهي إدارة الوقف والزكاة والحج (JAWHAR) ومؤسسة الوقف الماليزية (YWM).

٣. السلطات والجهات المسؤولة عن الأوقاف بماليزيا

تجدر الإشارة إلى أنه لا توجد وزارة للأوقاف على المستوى الفدرالي بماليزيا، وعوضاً عنها توجد إدارة الزكاة والوقف والحج (JAWHAR) ضمن رئاسة مجلس الوزراء، ويتضمن عملها تطبيق أفضل الممارسات في إدارة الوقف على صعيد الدولة، علاوةً على إيصال مخصصات الموازنة الفدرالية لتطوير الأوقاف. وفي عام ٢٠٠٨، أسست وكالة فدرالية مسؤولة عن الأوقاف وهي مؤسسة وصية باسم مؤسسة الوقف الماليزية (YWM) وتم تأسيسها تحت قانون الأمناء (المؤسسات) لعام ١٩٥٢.

وتنص الفقرة ٨ من القانون المتعلق بإدارة الشؤون الشرعية بمجلس الشؤون الإسلامية للولاية الفدرالية، على أنه تم إنشاء مؤسسة YWM للإسهام في مشاريع أو برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المسلم في الولاية الفدرالية.

١,٣ إدارة الوقف والزكاة والحج

تم تأسيس إدارة الوقف والزكاة والحج (JAWHAR) في ٢٧ مارس (آذار) عام ٢٠٠٤ من قبل رئيس الوزراء السابق تون عبد الله أحمد بدوي، ومن ضمن أهدافها التأكد من إدارة ممتلكات الوقف إضافة إلى الزكاة والحج بشكل منظم وفعال.[١] ويرى Ismail et al (٢٠١٥) أن إدارة الوقف والزكاة والحج تأسست لتنسيق سائر النشاطات المقدمة من قبل كافة مؤسسات الوقف في ماليزيا ومتابعتها، حيث تقوم الإدارة بمساعدة مؤسسات الوقف وتنميتها، وفي حال عدم نجاح مجلس الولاية للشؤون الإسلامية في إكمال أي مشروع تطويري بسبب نقص الموارد المالية أو الخبرات، يجب أن تقوم إدارة الوقف والزكاة والحج بالتدخل والمساعدة.[٢]

وعلى مدى سنوات، أدت إدارة الوقف والزكاة والحج دوراً مهما في التنسيق والإدارة وتطوير أموال الوقف من خلال مجالس الشؤون الإسلامية في الولايات المعنية، وذلك عبر الاجتماعات وورشات العمل والندوات والمنشورات المتعلقة بإدارة الوقف بما في ذلك تطوير الأراضي، ومحاسبة الوقف وإدارة وقف المؤسسات التعليمية.

٢,٣ مؤسسة الوقف الماليزية

مؤسسة الوقف الماليزية (YWM) كيان خيري حكومي تم تأسيسه رسمياً من قبل إدارة الوقف والزكاة والحج في ٢٣ يوليو (تموز) عام ٢٠٠٨[٣]، ويتألف مجلس أمنائه من رئيس المجلس وهو وزير في مكتب رئيس الوزراء، ونائب رئيس المجلس وهو المدير العام لإدارة الوقف والزكاة والحج، وممثلين من المجالس الإسلامية في الولايات، وممثل من وزارة المالية، وممثل من وحدة التخطيط الاقتصادي ومن إدارة رئيس الوزراء وثلاثة ممثلين من قطاع الشركات. ووفقاً لـ Siraj (٢٠١٢)، تعد مؤسسة الوقف الماليزية وكالة شريكة لإدارة الوقف والزكاة والحج وهي مسؤولة عن إدارة الوقف

(١) JAWHAR, http://www.jawhar.gov.my/en/profil-jabatan/mengenai-jawhar/sejarah-jawhar/

(٢) Ismail, C. Z., Salim, N. J., & Hanafiah, N. J. A. (2015). Administration and management of waqf land in Malaysia: Issues and solutions. *Mediterranean Journal of Social Sciences*, 6(4), 613.

(٣) https://www.ywm.gov.my

في ماليزيا.[١] وهو ما أشار له Ahmad (٢٠١٦): "تم إنشاء مؤسسة الوقف الماليزية من قبل إدارة الوقف والزكاة والحج بهدف التغلب على بعض العوائق القانونية والإدارية التي تواجه JAWHAR كونها جهازا حكوميا لا يُسمح له بالدخول في نشاطات تجارية ولا يستطيع الاحتفاظ بأموال الوقف أو قبولها، وبذلك كان القرار بإنشاء مؤسسة الوقف الماليزية وهو ما تم دعمه من قبل رئيس الوزراء بمبلغ ٤,٥ مليون رينغت".[٢]

وعليه، فإن رؤية مؤسسة الوقف الماليزية تهدف أيضا إلى تقوية أجندة الوقف بتعزيز أدواته، كما أنها تهدف إلى:

١- تجميع أموال وممتلكات الوقف.

٢- تطوير أموال الوقف وتعزيزها.

٣- استثمار أموال الوقف وممتلكاته المتوفرة في نشاطات وبرامج متوافقة مع الشريعة.

٤- الدخول في برامج اجتماعية مثل الترويج للمنح الدراسية.

٥- التفاعل من خلال المؤتمرات والندوات والحوارات الفكرية.

٤. الإصلاحات والتحولات التي عرفها نظام الوقف بماليزيا

١,٤ الإصلاحات

يقصد به الإصلاح الجاري في مفهوم الوقف والحوكمة، والذي يتم بإصدار قوانين جديدة أو تعديل القوانين الحالية، وتطوير الأوقاف غير المنقولة لتوليد دخل مستدام من خلال مشاريع مشتركة واستراتيجيات استثمارية، كما شوهد الإصلاح من خلال إصدار قوانين في مركز لابوان الدولي للأعمال والتمويل بغية إنشاء مؤسسة لابوان الدولية للوقف وهو ما سنتناوله فيما يأتي.

١,١,٤ الإصلاح في مفهوم الوقف

يُقصد بالإصلاح في مفهوم الوقف التوسع في أنواع الأموال والمصالح والمنافع التي يتم الاعتراف بها قانوناً في الوقت الحالي كمحلٍ للوقف (الموقوف). ومن الملاحظ أن التشريعات المتعلقة بالوقف، والتي تم سنها منذ عام ٢٠١٥[٣]، توسعت في تعريف الموقوف ليتضمن الأموال غير المنقولة إلى جانب الأموال المنقولة والملكية الفكرية، إضافةً إلى المنافع المتولدة من هذه الأصول. كما تشمل الحقوق والمصالح وغيرها من الأمور المتصلة بهذه الأموال.[٤]

ويعد إصلاح حوكمة الوقف في ماليزيا أمراً ظاهراً من خلال سن قوانين جديدة تتعلق بتعزيز الإدارة الاحترافية وتنمية الأموال الوقفية، كما تضمنت هذه القوانين، على سبيل المثال، أحكاماً واضحة ترتبط بسلطة مجلس الشؤون الإسلامية في الولاية لتشكيل مؤسسة تقوم بوظائفها في إدارة الوقف أو في تعيين أي شخص مديرا أو ناظرا للوقف أو

(١) Siraj, S. A. (2012). An empirical investigation into the accounting, accountability and effectiveness of waqf management in the State Islamic Religious Councils (SIRCS) in Malaysia. (Doctoral dissertation, Cardiff University).

(٢) Ahmad, M. (2016). A socio-legal study of zakah and waqf as instruments for poverty alleviation in northern Nigeria with reference to Malaysia and Kuwait. [Unpublished Doctoral Dissertation]. International Islamic University Malaysia.

(٣) These would be the waqf enactments of Selangor (2015), Perak (2015) and Terengganu (2016).

(٤) See for example, section 2 of the Waqf (State of Selangor) Enactment 2015.

إعطائه رخصةً مكتوبة للعمل لصالحها، أو حتى الاعتراف والتصريح بتعيين أي مدير للوقف وذلك في حال قام الواقف بنفسه بتعيين مدير أو ناظر للوقف.[1] كما تم منح مجلس الشؤون الإسلامية في ولاية بيراك صلاحيات واسعة ضمن تشريع الوقف الخاص به، وذلك لتأسيس شركة ضمن قانون الشركات لعام ١٩٦٥ لتقوم بأي نشاط يتعلق بالمجلس فيما يخص مسؤولياته وصلاحياته المنوطة به ضمن قانون الوقف. ومن الملاحظ أن سلطة المجلس في تعيين شخص ما لإدارة الوقف أوسع في ولاية بيراك مقارنةً بولايات أخرى مثل سيلانجور، حيث يحدد القانون أنه يمكن لمدير الوقف "تطوير" الموقوف بما في ذلك إدارة أي استثمار يتعلق بالموقوف، وإدارة الأرباح والمنافع المتعلقة به لمصلحة المستفيدين من الوقف (الموقوف عليهم)، كما يمكنه الدخول في أي عملية ضرورية لإدارة الوقف.

ويتضمن قانون الوقف في ولاية تيرينغانو، حكماً غير موجود في قوانين الوقف في الولايات الأخرى، والذي ينص على أنه "يمكن للمجلس أن يحدد الموقوف عليه لأي موقوف موجود في ولاية أخرى بخلاف تيرينغانو، وبناء على ذلك، يمكن للمجلس اتخاذ أي ترتيب مع الوصي القائم على هذا الموقوف". ويقر هذا الحكم إنشاء موجودات وقفية خارج الولاية حيث تم تعيين مجلس الشؤون الإسلامية في الولاية بصفته مستفيدا من مثل هذا الوقف.

ومن الإصلاحات الأخرى التي تمت ملاحظتها في إطار حوكمة الوقف السلطةُ الممنوحة لمجلس الشؤون الإسلامية في الولاية لمقاضاة وملاحقة مديري الوقف ونظاره، دون موافقة كتابية من المجالس الإسلامية للولايات، وهو ما يجعلها جريمة يعاقب عليها القانون بغرامة قدرها ١٠٠٠ رنغيت و/أو سجن لمدة ٦ أشهر كحد أقصى. ويقوي هذا الحكم من موقف المجلس كونه سلطة للوقف في الولاية، ولا يشجع أي ترتيب خاص يتعلق بالوقف خارج الإطار التنظيمي الحالي.

٢,١,٤ أراضي الوقف وتطويرها

تشير الإحصاءات المتوفرة عن أراضي الوقف من سائر مجالس الشؤون الإسلامية في الولايات الماليزية أن هناك ١٤٣٥٦ قطعة أرض وقفية بمساحة إجمالية تبلغ ٣٠٨٨٨,٨٠ هكتاراً،[2] وفي العقد الماضي تطورت استثمارات الأراضي الوقفية وتجاوزت انحصارها في المنشآت الدينية مثل المصليات والمساجد والمدافن والمدارس... وشملت المرافق السكنية والتجارية (فنادق ومحلات تجزئة ومكاتب...) والمنشآت الصحية. ومنذ الخطة التاسعة في ماليزيا (٢٠٠٦-٢٠١٠)[3]، قامت مجالس الشؤون الإسلامية في الولايات بتنفيذ ما مجموعه ١٧ مشروعا لتطوير الأراضي الوقفية بمساعدة الحكومة الاتحادية، من خلال إدارة الوقف والزكاة والحج إضافةً إلى الكيانات الخاصة التي أصبحت شريكة في هذه المشاريع. ومن الأمثلة البارزة:

أ- برج بنك إسلام (وقف Ahmad DawjeeDadabhoy)

تم تمويل المشروع من قبل صندوق الحج الماليزي بتكلفة ١٥١ مليون رنغيت، وتأجيره لمدة ٢٥ سنة. وسيستلم المجلس الاتحادي للشؤون الإسلامية، بصفته صاحب الملكية المسجلة والوصي الوحيد للوقف مبلغ ٥٦,٦ مليون

(1) See for example s. 4(1)(a), (b) and (c) of the Waqf (State of Selangor) Enactment 2015.

(2) JAWHAR, 2013. These figures are collected by JAWHAR from SIRCs based on the annual list of awqaf properties compiled by the SIRCs. At the end of each year, each SIRC is to gazette a list of all awqaf properties that are vested in such SIRC. In regard toawqaf lands, the figures may differ annually depending on the status of such lands. Lands that are encumbered with a caveat/s, and lands which have not been sub-divided where an undivided share only is a waqf have not so far, been included in such list.

(3) The federal government had allocated a sum of RM256.5 million to JAWHAR for the purpose of assisting the respective SIRCs to develop awqaf properties.

رنغيت خلال مدة التأجير علاوةً على حصوله على طابق واحد في البناء، ويحتوي البناء على قاعةً كبيرةً للصلاة تمت تسميتها باسم الواقف.[١]

ب- مشروع ستي عائشة للتطوير العقاري في بينانغ

يعود أصل أرض هذا الوقف المملوك لستي عائشة إلى أرض لزراعة الأرز في منطقة سيبيرانغ جايا في بينانغ وهي ذات موقع استراتيجي عند تقاطع طريق الشمال-الجنوب السريع (PLUS) وطريق باتروورث-كيولم السريع. حيث تبلغ مساحة الأرض ٩٢٧٤ فداناً وتم اعتبارها وقفاً عاماً من قبل ستي عائشة من خلال مستند وصاية مسجل في سجل الوثائق في بينانغ بتاريخ ٣٠ سبتمبر (أيلول) لعام ١٩٠١.

في هذا المشروع ، قامت شركة UDA القابضة بتقديم مقترح لمجلس الشؤون الإسلامية في ولاية بينانغ لتطوير الأرض إلى مشروع سكني وتجاري متكامل، مؤلف من ٧٦ وحدة لمنازل ذات طابقين و٩ وحدات لمكاتب تجارية ذات ثلاثة طوابق، وبقيمة تطوير إجمالية تبلغ ٢٤,٠٩ مليون رنغيت. وبمقابل تقديم الأرض، سيحصل المجلس على ٩ وحدات تجارية في المشروع كما سيصبح المؤجر لعقود التأجير المبرمة للوحدات السكنية في حين ستتحمل شركة UDA Land North Sdn. Bhd تكاليف التطوير العقاري.

في شهر يونيو (حزيران) ٢٠٠٦، وافقت لجنة الفتوى في بينانغ على مقترح التطوير العقاري لتطوير أرض الوقف المذكورة من خلال مشروع مشترك، وفي شهر أغسطس (آب) ٢٠٠٧، تم توقيع اتفاقية المشروع المشترك بين UDA Land North Sdn. Bhd ومجلس الشؤون الإسلامية في بينانغ. تم الحصول على الموافقة على التخطيط للمشروع في ديسمبر (كانون الأول) ٢٠٠٨، في حين تم الحصول على باقي الموافقات المطلوبة لبدء العمل بين عام ٢٠٠٩ وشهر يوليو (تموز) ٢٠١٠.

في شهر أغسطس ٢٠١١، وافقت لجنة الفتوى في بينانغ على طريقة تمويل المشروع من خلال عقد إجارة مع تحديد المستند القانوني المطلوب استخدامه بأن يكون النموذج A١٥ (عقد تأجير ضمن NLC) وليس النموذج A١٤ (مذكرة نقل). كما حددت الفتوى أيضاً أنه يمكن لمجلس الشؤون الإسلامية في بينانغ منح عقد تأجير للأرض الموقوفة للمستأجر لمدة أقصاها ٩٩ سنة من خلال اتفاقية تأجير بين الطرفين. كما يجب أن يكون تمويل المستأجر من خلال عقد إجارة أو أي وسيلة تمويل أخرى جائزة من الناحية الشرعية وموافق عليها من قبل المؤجر. بعد ٩٩ سنة، ستنتهي مدة الإجارة وستعود الأرض الموقوفة إلى مجلس الشؤون الإسلامية في بينانغ.[٢]

ج- فنادق الوقف

تم بناء أربعة فنادق من خلال شراكات ذكية بين الحكومة الاتحادية (الممول) ومجلس الشؤون الإسلامية في الولاية (مزود الأرض الوقفية بصفته الناظر "الوصي الوحيد") و إدارة الوقف والزكاة والحج (مدير المشروع). الفنادق الأربعة هي: فندق بانتاي بوتري في مالاكا، فندق ريجنسي سيري واريسان في مدينة تايبنغ بولاية بيراك، فندق غراند بوتري

(١) Mahamood, S.M. (2014), Awqaf properties in Malaysia. *Islamic Finance Review (ISFIRE*), November 2014.

(٢) Syed Abdul Kader, S.Z., Ishola, A., Mohamad, N.A. (2018). The meaning and legal consequences of 'sole-trustee' of waqf under the shariah and Malaysian waqf laws. *Shariah Law Reports Articles*, (4), 1-15.

في تيرنغانو، فندق كلانا بيتش ريزورت في بورت ديكسون بولاية نيغري سيمبلان. بعد بناء الفنادق المذكورة، قامت مجالس الشؤون الإسلامية في الولايات المعنية (باستثناء مجلس ولاية نيغري سيمبلان) بتسليم إدارة الفنادق إلى مؤسسة الوقف الماليزية من خلال عقد تأجير طويل الأجل لمدة ٢٠ سنة.

يتم اعتبار العوائد المتحصلة من هذا العقد بمثابة دخل من فنادق الوقف المذكورة. كما قرر مجلس الشؤون الإسلامية في ولاية نيغري سيمبلان تسليم إدارة فندقه إلى شركته القابضة التي قامت بدورها بتعيين شركة إدارة فنادق لتشغيل الفندق. وتمثل القيمة المضافة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمسلمين من خلال هذا المشروع في إعطاء الأولوية في توظيف العاملين في الفنادق المذكورة لأشخاص من فئة مستحقي الزكاة.

د- عيادات الوقف

تهدف عيادات الوقف لمساعدة الطبقة الأقل دخلاً للوصول إلى الخدمات الطبية بأقل التكاليف، فقد قامت مؤسسة النور الوقفية، وهي كيان وقفي مؤسسي في ولاية جوهور، بإنشاء شبكة من المشافي والعيادات الوقفية تسمى Klinik Waqaf An-Nur (KWAN).

في شهر يناير (كانون الثاني) ٢٠١٩، كان هناك مشفى واحد و٦ عيادات في جوهور، عيادتان في كل من ساراواك ونيغري سيبملان، ٨ عيادات في سيلانغور، عيادة في كل من بيراك وبينانغ وكلانتان، علاوةً على ٥ عيادات متنقلة. وتبلغ رسوم استقبال المرضى من خارج المشفى ٥ رنغيت فقط، في حين تبلغ تكلفة غسل الكلى ٩٠ رنغيت مقارنة ب١٥٠ إلى ٢٠٠ رنغيت للجلسة الواحدة في المراكز الخاصة.[١]

وفي عام ٢٠١٧، تم تسليم الإدارة والإشراف على هذه المشافي والعيادات إلى شركة KPJ Healthcare Bhd. وفي نهاية عام ٢٠١٧، كانت Klinik Waqaf An-Nur (KWAN) قد عالجت ١٤٤٣٦٧٤ مريضاً من بينهم ١١٦٨٥٩ مريضاً غير مسلم (ما نسبته ٨%).

٣,١,٤ مؤسسة لابوان الدولية للوقف

تم تأسيس مركز لابوان الدولي للأعمال والتمويل (Labuan IBFC) في عام ١٩٩٠ بهدف إكمال نشاطات السوق المالي الماليزي في كوالالمبور. حيث بدأ كمركز "offshore" إلا أنه الآن أصبح مركزا ماليا "mid-shore". كما يعد المركز المالي الدولي الوحيد الذي يخدم إقليم شرق وجنوب آسيا وغرب المحيط الهادي.

وتنص الفقرة ١٠٧ من قانون لابوان للخدمات والأوراق المالية الإسلامية لعام ٢٠١٠ على إنشاء مؤسسة متوافقة مع الشريعة في لابوان. في حين يُطبق قانون مؤسسة لابوان لعام ٢٠١٠ على مؤسسة لابوان الإسلامية إلا في حال ذكر غير ذلك. كما يُطلب من المسؤول عن مؤسسة لابوان الإسلامية تعيين مستشار شرعي لتقديم المشورة حول المسائل المرتبطة بالعمليات المالية. ويجب أن تقوم المؤسسة بنقل قانوني واضح لملكية الأموال الموقوفة من الواقف إلى المؤسسة. حيث يمكن وقف الأصل إلى مؤسسة لابوان الإسلامية بنا ءعلى عقد هبة أو هدية.[٢]

(١) Abu Bakar, N.A., Md. Hussain, M.N. (2016). Kebaikan wakaf korporat: Analisa manfaat kebajikan kepada masyarakat awam oleh Waqaf An-Nur Corporation (WANCorp). Jurnal Pengurusan JAWHAR, Vol. 10, No.1.

(٢) Mohamad, N.A, Syed Abdul Kader, S.Z, Ali, Z. (2017, 16-18 October). Labuan (IBFC) international waqf foundation: Integrating waqf with internationally recognised foundation laws. [Conference presentation]. 5th Global Waqf Conference, ICWR-IIUM, UNIRAZAK and STIE Riau-AKBAR, Pekanbaru, Indonesia.

وتجدر الإشارة هنا أنه في عام ٢٠١٥، قررت الحكومة الماليزية تأسيس مؤسسة لابوان الدولية للوقف LIWF كتوسعٍ لقانون المؤسسات في لابوان لعام ٢٠١٠. وتهدف المؤسسة إلى إيجاد مؤسسة دولية لإدارة ممتلكات الوقف استناداً إلى مبادئ الشريعة، ومن الأمور الفريدة في هذه المؤسسة الاعتراف بعدة أنواع للوقف بهدف جذب مشتركين محليين ودوليين بما في ذلك الوقف الخيري والوقف الأهلي والوقف المشترك والوقف على النفس.

الشكل ١ – أنواع الوقف ضمن مؤسسة لابوان الدولية للوقف

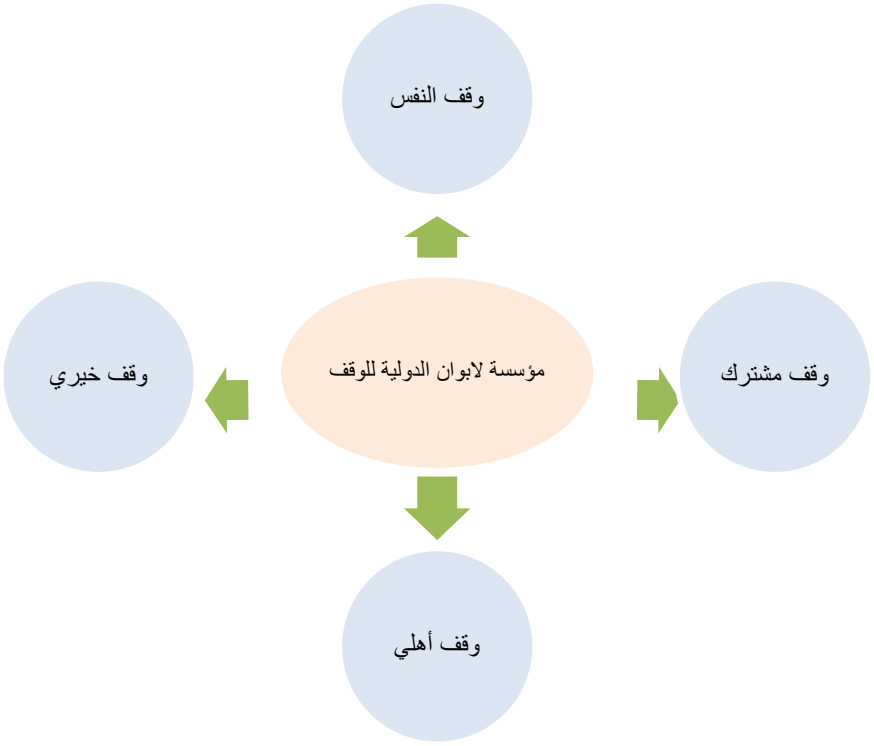

كما تم إصدار أدلة إرشادية حول تأسيس مؤسسة لابوان الدولية للوقف بتاريخ ٦ فبراير (شباط) ٢٠١٥، تحدد هذه الأدلة المتطلبات الخاصة لتأسيس مركز دولي للوقف في مركز لابوان الدولي للأعمال والتمويل لضمان توافق الحوكمة والإدارة وعمليات مؤسسة الوقف مع مبادئ الشريعة. إضافة لذلك، تروّج هذه الأدلة لأفضل الممارسات في إدارة موجودات الوقف بما يحقق أفضل مصلحة للمستفيدين استناداً إلى نية الواقف. كما تتضمن الأدلة نموذجا عن وقفية لمساعدة الواقف في تحديد أهداف الوقف. وتلتزم مؤسسة لابوان الدولية للوقف أيضاً بتقديم خدمات الوقف من خلال إجراءات مبسطة مما جعل تسجيل الوقف أقل بيروقراطية. ومن المزايا المهمة الأخرى لإطار عمل الوقف في لابوان أنه يمكن للمؤسسة إدارة الوقف بشكل مستقل دون الحاجة للحصول على الموافقة من مجلس الشؤون الإسلامية في الولاية.

٢,٤. التحولات

يقصد بالتحول تنويع أموال الأوقاف إلى موجودات مثل السيولة النقدية والأسهم والسندات، حيث يُرى ذلك بالتزامن مع جواز الوقف النقدي وتأسيس عدة مشاريع قائمة على الوقف النقدي، والاعتماد عليه كآلية تمويل بديلة

لمؤسسات التعليم العالي، واستخدامه في قطاع التأمين التكافلي وفي التمويل الجماعي (crowdfunding)، بالإضافة إلى الاعتراف بوقف أسهم الشركات وصكوك الوقف.

١,٢,٤ الوقف النقدي في ماليزيا

وفقاً لـ Yaacob (٢٠١٣)، تعود الأصول الأولى للوقف النقدي إلى القرن الثامن الهجري.[١] وبعد انهيار الإمبراطورية العثمانية، انتهى تطبيق الوقف النقدي إلى غاية وقتٍ معاصر. وكان من بين الجهود المبذولة لإعادة إحياء الوقف النقدي ما تم تطبيقه في سلطنة عمان ودولة الكويت في عام ١٩٩٩، ولاحقاً في دولة الإمارات العربية المتحدة في عام ٢٠٠١. وبعد ذلك، أصبح الوقف النقدي معروفاً ومنتشراً على نطاق واسع في العديد من الدول الإسلامية.[٢]

يُعرّف Al-Tasuli الوقف النقدي بأنه "عملية تخصيص النقد كوقف بهدف إقراضه بدون فائدة على الموقوف عليهم".[٣] وفي ذات السياق، عرّف الإمام زفر ابن الهذيل (١١٠-١٥٨ هجري) الوقف النقدي بأنه "عملية تخصيص النقد كوقفٍ واستثماره بحيث يتم استخدام العائد في الوقف المنصوص عليه في الوقفية".[٤] كما عرّف Nahar and Yaacob (٢٠١١) الوقف النقدي بأنه نوع خاص من الوقف يتميز عن وقف العقارات بأن أساسه يتألف من نقد.[٥] وبشكل مشابه، عرّف Ahmad (٢٠١٥) الوقف النقدي بأن أصله نقد.[٦]

في ماليزيا، وافق مجلس الفتوى الوطني في جلسته رقم ٧٧ في عام ٢٠٠٧ على الوقف النقدي شريطة أن يتم تحويله أو استخدامه في إنشاء منافع دائمة. ومن الجدير بالملاحظة أن وقف الأسهم والذي تم تقديمه وتطبيقه منذ عام ١٩٨٣ في ماليزيا مختلفٌ عن الوقف النقدي الذي تمت الموافقة عليه من قبل مجلس الفتوى الوطني عام ٢٠٠٧، حيث يقدم وقف السهم أو وقف الوحدات العقارية WREUs جزءا محددا من حصة (ليست بمثابة أسهم الشركات بحيث لا يتم تداولها في سوق الأوراق المالية) إلى أعضاء في مشروع بناء محدد، حيث يتم جذب السيولة النقدية من الجمهور ويتم في النهاية وضعها في عقار. في الجهة المقابلة، يمكن تجميع الوقف النقدي بالأسلوب نفسه ولكن على أساس لا يستند إلى مشروع بحيث يبقى رأس المال المتجمع سيولة نقدية.[٧]

وتحدثت الفتوى الوطنية لعام ٢٠٠٧ التي أجازت الوقف النقدي في ماليزيا عن تنويع الأموال الوقفية من خلال طرح عدة مشاريع للوقف النقدي من قبل المصارف المحلية ومؤسسة الوقف الماليزية ومجالس الشؤون الإسلامية في الولايات إضافة إلى مؤسسات التعليم العالي الحكومية. وكما سبق ذكره قامت الحكومة الماليزية بتأسيس مؤسسة

(1) Yaacob, H. (2013). Waqf history and legislation in Malaysia: A contemporary perspective. *Journal of Islamic and Human Advanced Research*, 3(6), 387-402.

(2) Ahmad, M. (2015). "Cash waqf: Historical evolution nature and role as an alternative to riba-based financing for the grass root. *Journal of Islamic Finance*, 4(1), 63-74.

(3) Al-Ttasuli. (1998). Al-Bahjah Fi Sharh al-Tuhfah. Lebanon: al-Maktabat al-Ilmiyyah. p:369

(4) Ibn Nujaym. (n.d). Al-Bahr Al-Raiq Sharh Kanz Al-Daqaiq V. 5. Cairo: Dar Al-Kitab Al-Islami. p 219.

(5) Nahar, H.S. and H. Yaacob. (2011). Accountability in the sacred context: the case of management, accounting and reporting of a Malaysian cash awqaf institution. Journal of Islamic Accounting and Business Research, 2(2), 87-113.

(6) Ahmad, M. (2015). "Cash waqf: Historical evolution nature and role as an alternative to riba-based financing for the grass root. Journal of Islamic Finance, 4(1), 63-74.

(7) Iman, A. H. M., & Mohamad, M. T. S. (2014). *Waqf property: Concept, management, development, and financing*. UTM Press.

الوقف الماليزية كوكالة تابعة لإدارة الوقف والزكاة والحج وتضطلع بمسؤولية جمع الأموال والترويج للوقف النقدي في ماليزيا. ولتحقيق ذلك، خصصت الحكومة الاتحادية مبلغ ٢٥٦,٥ مليون رنغيت في خطتها التاسعة، ومبلغ ٧٢,٧٦ مليون رنغيت في خطتها العاشرة لتمويل تطوير موجودات الوقف.[١]

إضافةً لذلك، تقوم العديد من المصارف الإسلامية في ماليزيا بالترويج للوقف النقدي وتطبيقه ضمن ما يعرف بالوقف النقدي المدعوم من المصارف الإسلامية. تم ذكر ذلك بشكل واضح من قبل داتو محمد رضا شاه عبد الواحد (رئيس رابطة المؤسسات المصرفية الإسلامية في ماليزيا (AIBIM) في خطابه بتاريخ ٨ أغسطس (آب) عام ٢٠١٧ بالتزامن مع قيام ستة مصارف إسلامية بتوقيع اتفاقية التعاون الاستراتيجي لصندوق الوقف مشيراً إلى أن "هناك العديد من الأراضي الوقفية المؤهلة للتطوير والعديد من أعضاء المجتمع المدني ممن يعتزمون المساهمة في ذلك. كما أن المصارف الإسلامية وما تمتلكه من بنية تحتية حالية وخبرة في إدارة المخاطر والعمليات المصرفية، ستشارك في خلق أثر إيجابي ومستدام للاقتصاد والمجتمع والبيئة. وبناء على ذلك، تنوي المصارف الإسلامية دعم جهود مجلس الدولة للشؤون الإسلامية بصفته الوصي الوحيد للوقف وذلك من خلال العمل المشترك على تحديد المشاريع ذات الأثر المستدام لتطويرها وتعظيم استخدام القنوات المصرفية للمساهمة من خلال التبرع بالأموال لتطوير هذه المشاريع".[٢]

بالتزامن مع ذلك، طرح بنك معاملات ماليزيا برنامجا للوقف النقدي بتاريخ ٢٧ سبتمبر (أيلول) ٢٠١٢ بالتعاون مع مؤسسة وقف سيلانغور؛ حيث يتم الحصول على أموال الوقف من الأفراد والمؤسسات من خلال الخدمات المصرفية التي يقدمها المصرف المذكور والحد الأدنى للمساهمة ١٠ رنغيت للأفراد و١٠٠ رنغيت للمؤسسات ودون حد أقصى.

وفي حفل الإعلان، قام بنك معاملات بالتبرع بمبلغ مليون رنغيت للصندوق، كما تبرع موظفوه بمبلغ ٧٤٠٤٠ رنغيت. وبغية إدارة صندوق الوقف، قام كل من بنك معاملات ومؤسسة وقف سيلانغور بتأسيس لجنة إدارة مشتركة تعرف بـ JPB يتمثل دورها في تحصيل الأموال الوقفية ومن ثم نقلها إلى مشاريع الوقف المتفق عليها ومساعدة الموقوف عليهم في قطاعين رئيسين هما التعليم والصحة. إضافةً لذلك، ستقوم شركة Muamalat Invest Sdn Bhd باستثمار الأموال المخصصة بأدوات متوافقة مع الشريعة وذلك بهدف توليد عائد. كما سيتم تحويل ٧٥% من العوائد إلى JPB لتوزيعها على المستفيدين المحتاجين سواء من المسلمين أو غيرهم، في حين سيتم توزيع ٢٥% على مؤسسة وقف سيلانغور.[٣] ويعرض الشكل التالي نموذج هيكل المؤسسة.

(١) Ramli, A. M., & Jalil, A. (2014). Model Perbankan Wakaf Korporat: Analisis Wakaf Selangor Muamalat. Jurnal Pengurusan (UKM Journal of Management), 42.

(2) http://aibim.com/ver2/index.php/component/k2/item/17-islamic-banking-institutions-collaborate-to-develop-waqf-fund (accessed 6th September 2021).

(٣) Ramli, A. M., & Jalil, A. (2013, 4-5 December). Corporate waqf model and its distinctive features: The future of Islamic philanthropy. [Conference presentation]. World Universities Islamic Philanthropy Conference. Menara Bank Islam, Kuala Lumpur, Malaysia.

الشكل ٢ – نموذج هيكل مؤسسة

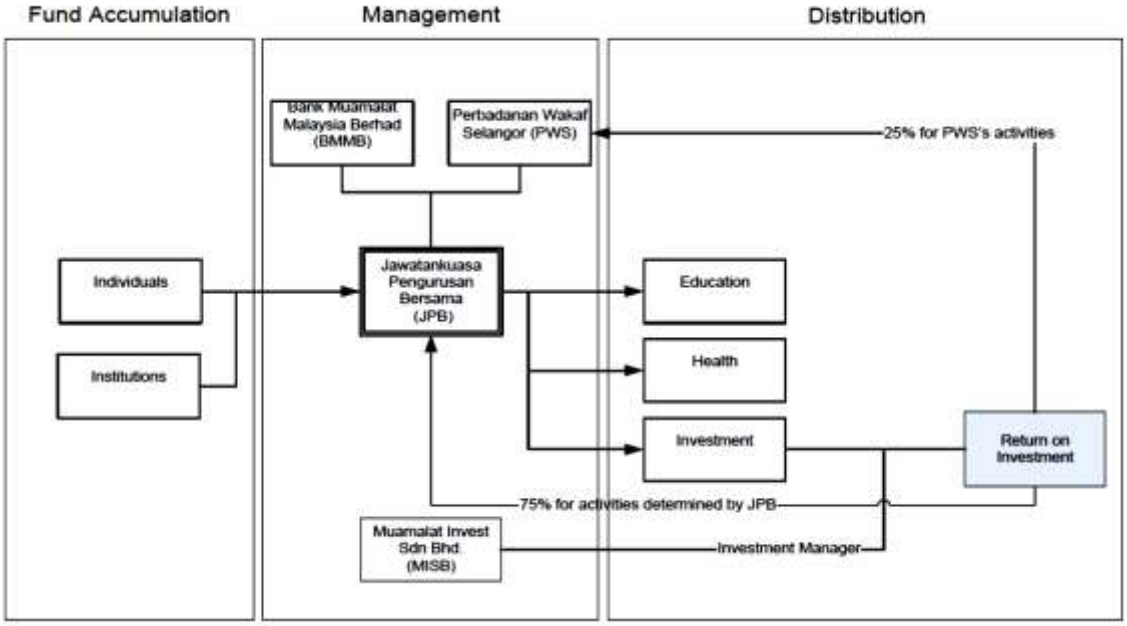

Source: Ramli and Jalil, 2013

وبشكل مشابه، أعلن مصرف Maybank الإسلامي بتاريخ ٢٨ أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠١٤ عن تأسيس صندوق للوقف بمبلغ ٢٠ مليون رنغيت بالتعاون مع المجلس الاتحادي للشؤون الإسلامية. وأثناء الإعلان أكد المصرف على أنه سيتم استخدام الأرباح المحققة من الصندوق لتطوير خدمات التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية ومشاريع رواد الأعمال والشباب.[١] إلى جانب ذلك، يمكن للمصرف المشاركة بشكل مباشر في تأسيس وقف نقدي باستخدام أمواله لصالح الوصي على الوقف أو كمسهل للوقف من خلال فروعه المنتشرة أو بالتبرع لوقف نقدي عام لصالح هيئة وقفية مرخصة.

كما طبقت العديد من مجالس الشؤون الإسلامية للولايات مشاريعها الخاصة بالوقف النقدي تحت عنوان "سهم الوقف". ومن الأمثلة على ذلك ولايات جوهور وسيلانغور وبيراك وبينانغ. حيث أطلق مجلس الشؤون الإسلامية في سيلانغور مشروعه للوقف النقدي عام ٢٠٠١ والمسمى أسهم وقف سيلانغور، بحيث يطالب المشاركين بهذا المشروع بالتبرع بمبلغ ١٠ رنغيت للسهم الواحد في الوقف، ويحتفظ به في حساب للوقف وذلك قبل الدخول في أي استثمار. وضمن مشروع صندوق الوقف المؤسس في بينانغ منذ عام ٢٠٠٢ يقوم المتبرعون بتسليم الوقف النقدي إلى مجلس الشؤون الإسلامية في بينانغ لتتم إدارته من خلال عقد الوكالة. وعند استلام المساهمات النقدية، يقوم المجلس بإيداع النقد في حساب صندوق الوقف بحيث يأخذ هذا الوقف شكل الوقف العام أو الوقف المشترك، ويتم بعد ذلك

(١) New Straits Times (2014, 28th October), Maybank Islamic announces RM20M waqf fund. New Straits Times Online.

استثمار أموال الوقف في مشاريع لإدارة العقارات باستخدام عقد البدل، وتتضمن هذه المشاريع تطوير عقارات وقفية حالية إضافة إلى الاستثمار في العقارات أو الزراعة.[١]

إضافة إلى ذلك، يتم استخدام الوقف النقدي حالياً على نطاقٍ واسعٍ في تنويع دخل مؤسسات التعليم العالي في ماليزيا خصوصاً بعد طرح ما يعرف بالكتاب البنفسجي لبرنامج التحول الجامعي ضمن خطة وزارة التعليم العالي الماليزية (٢٠١٥-٢٠٢٥). وعلى الرغم من أن الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا كانت قد أطلقت صندوقاً وقفياً في عام ١٩٩٩ والذي يعرف حالياً بصندوق الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا للوقف؛[٢] إلا أنه ومنذ ذلك الوقت أطلقت العديد من مؤسسات التعليم العالي الحكومية صناديقها الوقفية الخاصة، مثل جامعة العلوم الإسلامية في ماليزيا وجامعة بوترا ماليزيا والجامعة الوطنية في ماليزيا. وفي عام ٢٠١٦، انضمت العديد من الجامعات مثل جامعة ماليزيا في باهانغ والجامعة التقنية في ماليزيا وجامعة سلطان زين العابدين إلى قائمة الجامعات التي لديها صناديق وقفية.[٣]

٢,٢,٤ وقف أسهم الشركات

يعد وقف أسهم الشركات أكثر أنواع الوقف حداثةً وأكثرها نقاشاً في إطار تطوير الوقف؛ فهو يشير إلى آلية مبتكرة في توليد الدخل لمصلحة معظم مكونات المجتمع على شكل وقفٍ نقدي وأسهم وقف وطرق أخرى لاستثمار الممتلكات والأعيان.[٤] ويعرّف Ahmad (٢٠١٦) وقف الشركات: "تأسيس شركة غير هادفة للربح كوقفٍ بنية إنفاق أرباحها على أمورٍ خيرية أو إصدار "وقفية" باستخدام موجودات سائلة أو غير سائلة من قبل الواقف في شركة معينة غير هادفة للربح بنية إنفاق أرباحها على جهات خيرية محددة".[٥]

وتجدر الإشارة هنا أن ظهور الأعيان المنقولة، خصوصاً على شكل وقف أسهم الشركات، حوّل تطبيق الوقف في ماليزيا. وقد تم تأسيس أول وقف شركات معاصر من قبل مؤسسة النور الوقفية في ولاية جوهور (WANCorp) عام ٢٠٠٦ لإدارة موجودات وأسهم مؤسسة جوهور ومجموعة من الشركات الوقفية.

(1) Farhana Mohamad Suhaimi, Asmak Ab Rahman, Sabitha Merican (2014) "The Role of Share Waqf in the Socio-Economic Development of the Muslim Community: The Malaysian Experience" Humanomics, Vol. 30, Issue 3, pp.227-254.

(2) Initially known as the IIUM Waqf Fund (IIUMWF), it was established in March 1999 with initial funds of RM3.5 million provided by the Malaysian government. Part of the funds were used to finance the cost of living of needy students while the balance was invested for income generation. See: Maliah Sulaiman, et. al. (2009) Review of Islamic Economics, Vol. 13, No. 1, 69-88.

(3) For more on this, see Rohayati Hussin, Rusnadewi Abdul Rashid, "Diversifying Income Generation Through Waqf in Public Universities in Malaysia: Efforts and Challenges" in Proceedings of INTCESS 20174th International Conference on Education and Social Sciences, 6-8 February2017, Istanbul, Turkey.

(4) Ibrahim, D., & Ibrahim, H. (2013). The revitalization of Islamic trust institution through corporate waqf. In 4th International Conference on Business and Economic Research Proceedings.

(5) Ahmad, M. (2016). A socio-legal study of zakah and waqf as instruments for poverty alleviation in northern Nigeria with reference to Malaysia and Kuwait. [Unpublished Doctoral Dissertation]. International Islamic University Malaysia.

ووفقاً لـ Ismail (٢٠١٤)، فإن فكرة إنشاء مؤسسة النور الوقفية كانت قد طُرحت من قبل المرحوم تان سري محمد علي هاشم والذي كان رئيس مجلس إدارة مؤسسة جوهور.[١] حيث تخضع مؤسسة النور الوقفية لمجلس الشؤون الإسلامية في ولاية جوهور بصفتها الوصي الوحيد. كما تم تعيين مؤسسة النور الوقفية وصيا مسؤولا عن إدارة أموال الوقف ونقل عوائدها إلى المستفيدين، ويتم التصريح عن كل الدخل المتولد من قبل مؤسسة النور الوقفية على أنه توزيعات أرباح، ويتم توزيعه إلى ثلاث مجموعات: ١) نسبة ٧٠% تذهب إلى مؤسسة جوهور لإعادة استثمارها ولتطوير رأس المال البشري، ٢) يتم انفاق نسبة ٢٥% في سبيل الله، ٣) يتم توزيع ٥% إلى مجلس الشؤون الإسلامية في ولاية جوهور.[٢]

بعد نجاح تجربة مؤسسة النور الوقفية، تم تأسيس مؤسسة وقف سيلانغور ومؤسسة اقرأ الوقفية في كوالالمبور. وأنشئت مؤسسة وقف سيلانغور من قبل سلطان سيلانغور في أكتوبر (تشرين الأول) عام ٢٠١١ لتقوية إدارة الوقف وتطوير الأموال الوقفية في سيلانغور. في حين تم تأسيس مؤسسة اقرأ الوقفية ضمن قانون الأوصياء لعام ١٩٥٢ والذي أسس أيضاً صندوق بيت الوقف، حيث تخضع مؤسسة اقرأ الوقفية للمجالس الدينية في ثلاث ولايات هي كوالالمبور وسيلانغور وبيراك.

وتجدر الإشارة أن مؤسسة النور الوقفية أطلقت أول طرح لأسهم وقفية لتمويل مشروع Larkin Sentral بـ ٨٥٠ مليون وحدة وبقيمة ١٠ سنت لكل سهم، وهي مفتوحة للعموم من المسلمين وغير المسلمين. وتعد هذه الأسهم الوقفية أحدث منتجات مؤسسة جوهور وسيتم استخدامها لتمويل محطة Larkin Sentral للمواصلات العامة وتحديثها، وشراء أرض وبناء مواقف سيارات متعدد الطوابق في منطقة لاركن في مدينة جوهور بارو.[٣]

ومن النماذج المعاصرة لوقف أسهم الشركات في ماليزيا ما طرحته شركة أوقاف القابضة وهي شركة محدودة المسؤولية تم تأسيسها عام ٢٠١٣ من قبل غرفة التجارة الإسلامية الماليزية. تم تعيين شركة أوقاف بصفة متول من قبل مجلس الشؤون الإسلامية في ولاية نيغري سيمبلان في ديسمبر (كانون الأول) عام ٢٠١٤. وبالتوازي مع مذكرة التفاهم وقانون التأسيس؛ تمتلك الشركة الحق لاستلام موجودات الوقف وإدارتها والتصرف فيها بصفة مستفيد فيما يتعلق بالأسهم والنقد والأموال غير المنقولة، وباقي الأموال الوقفية التي تقع ضمن ملكيتها.

٣,٢,٤ صكوك الوقف

من المبادرات الأخرى في تطوير قطاع الأوقاف ربط الوقف بعملية التوريق (التصكيك)؛ حيث أثارت العديد من الدراسات مسألة قابلية الجمع بين الصكوك والوقف وتشجيع توريق الوقف من خلال الصكوك باعتباره وسيلة حديثة لتطوير موجودات الوقف.

يذكر Pirasteh and Abdolmaleki (٢٠١١) في هذا الإطار أن الصكوك قادرة على تحويل الوقف من خلال شكلين: الأول إمكانية تحويل الأوقاف إلى أوراق مالية باستخدام الصكوك، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تطور إدارة هذه

(1) Ismail Abdel Mohsin, M. (2014). Corporate waqf from principle to practice: A new innovation for Islamic finance. Pearson.

(2) Thaker, M. A. M. T., & Thaker, H. M. T. (2015). Exploring the contemporary issues of corporate share waqf model in Malaysia with the reference to the Waqaf An-Nur Corporation Berhad. Jurnal Pengurusan, 45.

(3) Johor Corporation, 2018. http://www.jcorp.com.my/userfiles/file/JCorpAR17(Eng).pdf https://www.waqafsahamlarkin.com/pages.aspx?Content_Name=Pengenalan

الأموال وتحسنها، والثاني الربط المبتكر بين الصكوك والأموال غير الوقفية والتي يمكن استخدامها لدعم الأموال الوقفية.[١] ويؤكد Musari (٢٠١٦) أيضاً على أنه يجب الجمع بين الصكوك والوقف بهدف تحقيق الاستدامة الاقتصادية وتوليد الدخل وتمويل النشاطات الإنتاجية. وبشكل مشابه، ذكر Benyounis (٢٠١٤) أن صكوك الوقف ستساعد في تطوير القطاعات الربحية وغير الربحية وتطوير أدوات جديدة للتمويل الإسلامي من خلال إعادة إحياء القرض الحسن وتوفير بنية تحتية آمنة لنقل صناعة الوقف إلى الصعيد العالمي.[٢]

وبالتوازي مع هذه المساعي، يُعد برج زمزم من أوائل التطبيقات لإصدار صكوك الوقف في العالم وذلك عام ٢٠٠٢ في السعودية باستخدام صكوك الانتفاع، حيث تم لهذا المشروع استخدام أرض وقف مؤجرة لمجموعة بن لادن من قبل وقف الملك عبد العزيز من خلال اتفاقية بناء-تشغيل-نقل (BOT) بحيث تقوم المجموعة ببناء مجمع للتسوق وأربعة أبراج ومشروع برج زمزم الذي يقع بجوار المسجد الحرام في مكة، ومن ثم نقلها إلى وقف الملك عبد العزيز بنهاية مدة الإجار البالغة ٢٨ سنة.

مبادرة أخرى لتطوير الأموال الوقفية القائمة كانت من مجلس علماء سنغافورة عام ٢٠٠٦ من خلال إصدار صكوك مشاركة مؤلفة من مرحلتين: الأولى بقيمة ٢٥ مليون دولار أمريكي لشراء مبنى، والثانية لجمع ٣٥ مليون دولار أمريكي لمشروع تطوير عقاري. والجدير بالذكر أن مجلس علماء سنغافورة كان قد حصل على جائزة محمد بن راشد آل مكتوم للتمويل الإسلامي؛ نظراً لنجاح هذا الإصدار من صكوك الوقف.[٣]

بالإضافة للأمثلة المذكورة أعلاه، تعمل الأكاديمية الدولية للبحوث الشرعية إسرا (ISRA) حاليًا على إصدار صكوك الأوقاف التي تعتمد على الوقف النقدي المؤقت والدائم، وسيتم استخدام الدخل الناتج للأغراض الخيرية والاجتماعية. ويعد ذلك مشروعاً مبتكراً من وجهي النظر الاقتصادية والشرعية وسيعزز من تطور صناعة الأوقاف عالمياً. والشكل أدناه يوضح نموذج صكوك الوقف النقدي المؤقت والدائم المقترح من طرف إسرا.

(1) Pirasteh, H., & Abdolmaleki, H. (2007, 6-7 March). Developing awqaf properties and Islamic financial engineering: A conceptual and Empirical Analysis. [Conference presentation]. Singapore International Waqf Conference, Singapore.

(2) Musari, K. (2016, 14-20 November). Waqf-sukuk: Enhancing the Islamic finance for economic sustainability in higher education institutions. [Conference presentation]. 2nd World Islamic University Leaders' Summit 2016 (WICULS 2016), AKEPT and Universiti Sains Islam Malaysia, Nilai, Malaysia. Benyounis, H. (2014, June 5). Management challenges of awqaf assets. [Conference presentation]. World Islamic Economic Forum Islamic Development Bank (WIEF-IDB) Awqaf Roundtable, Jakarta, Indonesia.

(3) Hasan, S. M (2014). Contemporary waqf development through sukuk. Global Islamic Economics Magazine. Vol 25, 6.

الشكل٣ – نموذج صكوك الوقف النقدي المؤقتة والدائمة.

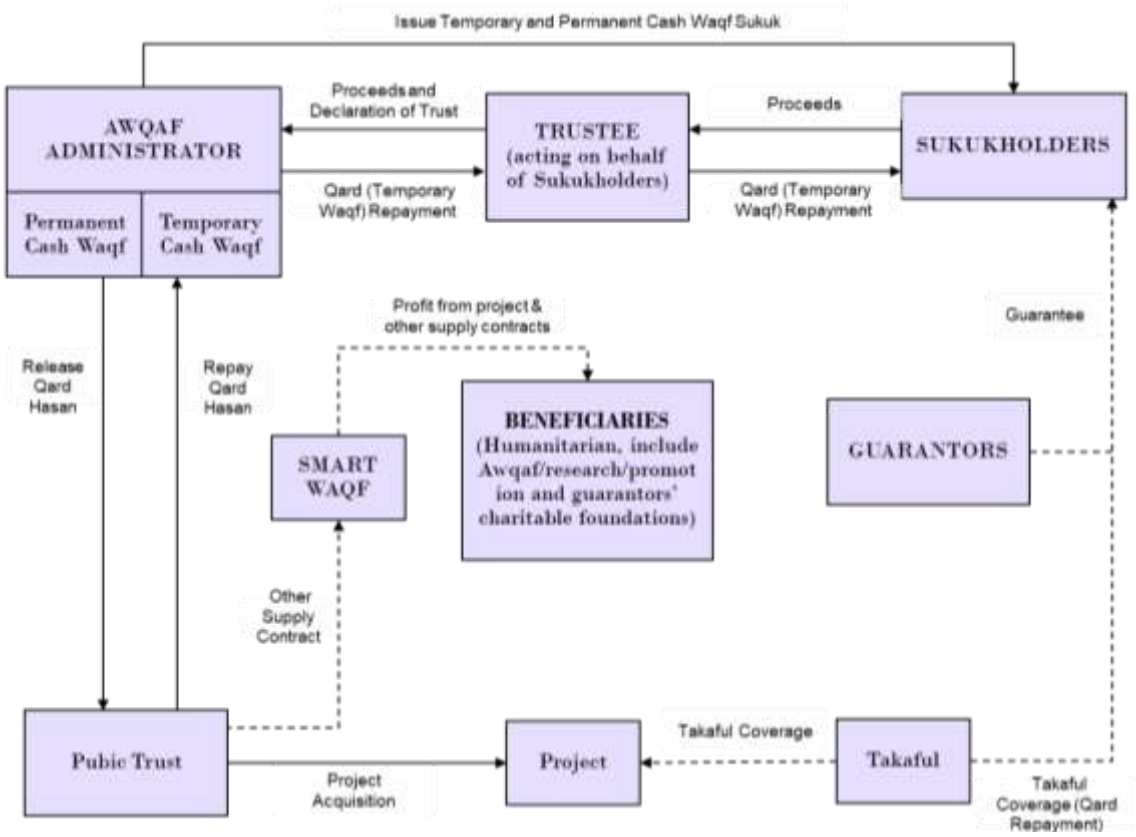

Source: ISRA Consultancy, 2016.

٤,٢,٤ نموذج الوقف التكافلي

يعد نموذج الوقف التكافلي مبادرة أخرى لتحويل الأموال الوقفية إلى موجودات غير ملموسة. في ماليزيا، قامت شركة تكافل ماليزيا – وهي شركة رائدة في مجال التأمين التكافلي في البلاد – بالجمع بين التكافل والوقف وتقديم منتج تكافلي يُعرف بـ"خطة وقف التكافل"، حيث تم تصميم هذا المنتج عام ٢٠٠٢ ليمكّن الأفراد من الادخار المنتظم بهدف تجميع المال الذي يمكن لاحقاً التبرع به ضمن نظام الوقف. ومن خلال هذا المنتج، يمكن للمشارك (المتبرع) دفع مبلغ من المال بتجميع أقساط التكافل المدفوعة بشكل دوري خلال فترة زمنية معينة إلى أن تصبح كافية لوقفها. بعبارة أخرى، سيتمكن المشاركون (المتبرعون) في خطة التكافل من تأسيس وقفٍ مستقبلي بناء على الادخار الدوري لقيمة مساهماتهم في شركة التأمين التكافلي خلال مدةٍ محددة.

تستند العلاقة بين المشتركين في شركة تكافل ماليزيا إلى عقد مضاربة؛ بحيث يقدم المشاركون رأس المال وتقوم الشركة بإدارته. كما يتم تشارك أي ربح من هذا المشروع بين الطرفين بنسبة ٧٠:٣٠، ويوزع الربح المشترك بين حسابه الرئيسي وحسابه الخاص. بالنسبة للحساب الخاص، سيقوم المشترك بالتبرع بمبلغ صغير نسبته ١% من قسط التكافل وإيداعه في هذا الحساب بهدف التآزر والتلاحم بين المشتركين. إلى جانب ذلك، يهدف هذا الحساب إلى تقديم المساعدة المالية للمشتركين الذين يفارقون الحياة قبل استحقاق خطة وقف التكافل أو المشتركين غير القادرين على دفع قيمة المساهمة.

تم تقديم خطة وقف التكافل إلى الأفراد بين ١٨ و٧٠ سنة، ويجب أن يوافق الأفراد الراغبين في المساهمة في هذا المنتج على التالي:

١- رهن المبلغ المتبرع به.

٢- مدة الخطة (الاختيار بين ٥ أو ١٠ أو ١٥ سنة ولغاية ٤٥ سنة)، إلا أنه يجب أن تستحق الخطة قبل بلوغ المشارك ٧٥ عاماً.

٣- يجب ألا يقل الحد الأدنى لمبلغ التبرع عن ١٠ رنغيت شهرياً لتمكين الجميع من المشاركة.

٤- تسمية المؤسسة المستفيدة مثل صناديق بناء المساجد أو دور الأيتام أو المؤسسات التعليمية.

خلال السنوات الثلاث الأولى (٢٠٠٢-٢٠٠٤)، استقطب البرنامج ٥٠٠٠ مشارك معظمهم بين ٣٠ و٤٠ عاماً وبلغت قيمة رهونهم ٧,٥ مليون رينغت بمعدل وسطي ١٥٠٠ رنغت للشخص. ومع ذلك، فقد عرفت التجربة بعض المخالفات الشرعية في خطة الوقف التكافلي.[١] على سبيل المثال، تذكر وثيقة خطة الوقف التكافلي بأنه سيتم توزيع أي ربح متولد وفقاً لمبدأ المضاربة بنسبة ٧٠:٣٠، ومع ذلك، لم يتم ذكر أي شيء بخصوص الخسارة التي يجب أن يتحملها المشارك بصفته رب المال في حال حدوثها دون إهمال شركة التأمين التكافلي. وعليه، تم إلغاء المنتج عام ٢٠٠٩ بعد ٧ سنوات من تقديمه. ويذكر Ab Rahman and Ahmad (٢٠١١) أن الأسباب الممكنة لغياب المنتج هو المخالفات الشرعية المتعلقة به وضعف الطلب على المنتج من طرف العملاء.[٢]

٥,٢,٤ الوقف المعتمد على التمويل الجماعي

من الأدوات الحديثة ذات القدرة على جمع أموال الوقف وتقديم مصدر تمويل مستدام ربط الوقف بمنصات التمويل الإلكترونية المعروفة بالتمويل من طريق الجمهور أو التمويل الجماعي (crowdfunding)، والتي تعد مصدراً جديداً لتمويل الكيانات الوقفية بجانب أدوات التمويل المعتادة.[٣]

ويُعرّف التمويل الجماعي وفقاً لقاموس أوكسفورد بأنه "تمويل مشروع من خلال جمع العديد من المبالغ الصغير من عدد كبير من الناس من خلال الإنترنت عادةً". وبشكل مشابه، يعرّف Lambert and Schwienbacher (٢٠١٠) التمويل الجماعي بأنه: "نداء مفتوح عبر الإنترنت لتقديم موارد مالية إما على شكل تبرع أو مقابل بعض الجوائز و/أو حقوق التصويت لدعم مبادرات ذات أهداف معينة".[٤] وأشار Mollick (٢٠١٤) إلى أن التمويل من الجمهور يمتلك إمكانيات لزيادة حجم الوقف من خلال الولوج إلى وعاء كبير من الأفراد ذوي الدوافع الخيرية المشتركة، وعموما

(1) Hashim, A. B. M. (2007). The collection of waqf through insurance companies: a critical analysis of the Malaysian experience. Review of Islamic Economics, 11(1), 63-74

(2) Ab Rahman, A., & Ahmad, W. M. W. (2011). *The concept of waqf and its application in an Islamic insurance product: The Malaysian experience.* Arab Law Quarterly, 25(2), 203-219.

(3) Suhaili, N. A., & Palil, M. R. (2016). Crowdfunding: A collaborative waqf based internet platform. International Journal of Business, Economics and Law, Vol. 11, Issue 5 (Dec.) ISSN 2289-155.

(4) Lambert, T. and Schwienbacher. A. (2010). An empirical analysis of crowdfunding. Social Science Research Network No: 1578175.

يعد التمويل الجماعي أداة مفيدة جداً للمشاريع الناشئة التي تمتلك أساليب مبتكرة للأعمال وأفكاراً لخلق فرص عمل من خلال مشاريع جديدة تساعد في خلق مجتمعات أفضل وتحقيق الرفاهية.[١]

يمكن تقسيم التمويل الجماعي إلى ٤ أنواع رئيسة تتضمن: التمويل الجماعي القائم على الجوائز، والقائم على التبرع، والقائم على المديونية، والقائم على استثمارات جماعية. وحسب Thaker and Pitchay (٢٠١٨)، هناك ما مجموعه ١٢٥٠ منصة للتمويل الجماعي حول العالم أكثرها في دول أمريكا الشمالية وأوروبا. ومع ذلك، لا تعد ماليزيا استثناءً من بين الدول التي تعترف بأهمية التمويل الجماعي وهو ما يدل عليه عدد المنصات الكثيرة في ماليزيا مثل PitchIN, MyStatr, MDeC Ethis, Kapital.[٢] إلى جانب ذلك، تعد ماليزيا أول دولة في منطقة الآسيان طرحت إطار عمل تنظيمي لتسهيل التمويل الجماعي المستند إلى حقوق الملكية والتمويل من الند إلى الند (P2P) والتي يتم تنظيمها من قبل هيئة الأوراق المالية. حالياً، هناك ٦ منصات تمويل من الجمهور تستند إلى حقوق الملكية، و٦ منصات تمويل من الند إلى الند مسجلة لدى هيئة الأوراق المالية الماليزية.

علاوةً على ذلك، أطلق خامس رئيس وزراء في ماليزيا تون عبدالله بدوي في ٣ أغسطس ٢٠١٦ أول منصة تمويل جماعي قائمة على الوقف والمعروفة بـ"WaqfWorld" والتي تمثل مزيجاً فريداً من نوعه للتمويل الجماعي على شكل وقف. تم اقتراح الفكرة لتأسيس تمويل جماعي قائم على الوقف من مركز البحث للاقتصاد والتمويل الإسلامي في الجامعة الوطنية الماليزية UKM وذلك في طاولة نقاش منظمة من قبل المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب IRTI التابع للبنك الإسلامي للتنمية في يناير (كانون الثاني) ٢٠١٦ في جدة.

وتعمل منصة التمويل الجماعي القائمة على الوقف مع شركاء للوقف من ماليزيا وإندونيسيا وسنغافورة، وستسمح المنصة لهؤلاء الشركاء بالترويج لها واستلام التبرعات لمشاريعهم علاوةً على ربط هذه المشاريع مع المتبرعين على الصعيد الدولي. تذهب التبرعات المتجمعة من قبل "WaqfWorld" مباشرة إلى الشركاء، ومن المأمول أن تحقق هذه المبادرة أثراً مهما لمؤسسة الوقف وللمجتمع ومن ثم للنمو الاقتصادي.

٥. التحديات الإدارية والتشريعية التي تواجه الوقف في ماليزيا

على الرغم من التطورات المهمة التي حققتها ماليزيا على صعيد إدارة أموال الوقف وتطويرها؛ إلا أنها تواجه العديد من القضايا والتحديات التي تستحق الذكر وهي:

١- إطار العمل القانوني: فلا تزال العديد من الولايات مثل قدح، برليس وكوانتان تدير موجودات الوقف دون إطار عمل قانوني شامل؛ بل تعتمد وتطبق أحكاماً عامة حول الوقف في تشريعاتها المتعلقة بإدارة الوقف. على سبيل المثال، تفتقر هذه الأحكام العامة إلى نص محدد بشأن تعيين مدير أو وكيل للوقف (المتولي أو الناظر) لإدارة ممتلكات الوقف نيابة عن المجلس. كما أنه لا توجد أحكام بشأن المخالفات المتعلقة بتنفيذ الوقف وإدارته وهو ما قد يؤدي إلى الطعن في صلاحيات إدارة المجلس، وإلى خلق حالة من عدم اليقين بين أصحاب المصلحة فيما يخص السياسات والمعايير

(١) Mollick, E. (2014). The dynamics of crowdfunding: An exploratory study. Journal of Business Venturing, 29(1), 1-16. doi.org/10.1016/j.jbusvent.2013.06.005

(٢) Thaker, M.T., Pitchay, M.A. (2018). Developing waqf land through crowdfunding-waqf model (CWM): The case of Malaysia. Journal of Islamic Accounting and Business Research, 9(3), 448-456. https://doi.org/10.1108/JIABR-05-2016-0062.

المطبقة. من هنا كانت الحاجة إلى سن قوانين وأحكام أكثر شمولاً حول إدارة الوقف وتنظيمه، وهو ما بدأت في اعتماده كل من ولايات سيلانجور ومالاكا ونيغري سمبيلان وبيراك وترينغانو وصباح.

٢- غياب أدلة إرشادية صادرة عن مجالس الشؤون الإسلامية في الولايات المعنية حول المتطلبات والمعايير التي يجب الالتزام بها لتنظيم عمل صناديق الوقف من قبل معاهد التعليم العالي. فتأسيس صناديق وقف من قبل معاهد التعليم العالي هو أداة استثمارية لتجميع أموال الوقف وتنويع مصادر الدخل، بعد خفض مخصصات الميزانية للجامعات الحكومية، وهي مبادرة متميزة إلا أنها تواجه جملة من التحديات والتي تشمل بالأساس مدى جاهزية مجالس الشؤون الإسلامية في الولايات للتعاون مع الجامعات الحكومية في إدارة هذه الصناديق الوقفية الاستثمارية؛ ذلك أنه من الناحية القانونية لا بد من الحصول على موافقة كتابية من طرف المجالس الإسلامية للولايات لإدارة أنشطة الأموال الوقفية. من هنا، فإن تعاون مجالس الشؤون الإسلامية مع الجامعات الحكومية ضروري ومهم لضمان نجاح الصناديق الوقفية الاستثمارية في مؤسسات التعليم العالي.

٣- في تطوير مشاريع أراضي الوقف، لا تزال بعض سلطات التخطيط المحلية مصرة على تسلم بعض أجزاء أراضي الوقف، حيث يمنح القسم ٦٤ (١/٢) من قانون الأراضي الوطني لسلطة الولاية الحق في إلغاء الأراضي المحجورة كوقف وتحويلها إلى سلطة الولاية لأهداف تتعلق بالبنى التحتية؛ كإنشاء الطرقات والمرافق العامة. هذا ما دعا إلى فرض بعض التعديلات على قانون الأراضي الوطني وتعديل بعض البنود المتعلقة بالوقف، وجعل مجالس الشؤون الإسلامية في الولايات الوصي الوحيد لأراضي الوقف المحجورة، وهو ما من شأنه أن يسهم في استدامة الأراضي الوقفية والمحافظة على قداستها وحرمتها؛ خاصة في مجتمع يعرف بتعدد الأعراق والديانات.

٤- غياب الأحكام المرتبطة بفض النزاعات وهو ما يؤدي إلى خيار الذهاب إلى المحاكم ويؤثر سلباً على سمعة مجالس الشؤون الإسلامية في الولايات بضفتها أحد الأمناء الرئيسيين للوقف. وتجدر الإشارة إلى أنه في حالة وجود أي نزاعات تتعلق بالوقف، يتم رفعها إلى المحكمة المدنية (في حالة كون أحد الطرفين غير مسلم أو كون التسوية المطلوبة واللازمة لا تتم إلا من خلال المحكمة المدنية) أو المحكمة الشرعية (في حالة كون كلا الطرفين مسلمين). ويمثل هذا النظام القانوني الأساس الذي يتيح للمحاكم والسلطة القضائية تسوية المنازعات والذي من دونه ستظل قائمة. وعلى الرغم من استخدام طرق بديلة لتسوية المنازعات في حالات معينة من قبل المجلس إلا أن القانون لم يقرها بعد، وهو ما دعا لسن أحكام قانونية صريحة من أجل تعزيز الأساليب البديلة في تسوية المنازعات كالمعتمدة في تسوية النزاعات في القضايا المتعلقة بالمعاملات المالية الإسلامية.[١] حيث قام البنك المركزي الماليزي بخطوة مهمة تتمثل في تعديل البند المتعلق بوجوب رجوع المحكمة أو الحكَم (arbitrator) إلى قرارات المجلس الاستشاري الشرعي المركزي التابع للبنك المركزي الماليزي أو الاستفسار إذا لم يُصدر أي قرار في الأمور المتعلقة بالمالية الإسلامية والتي تُعرض على المحكمة من قبل طرفي النزاع، وهو ما سيسهم في تيسير الإجراءات وحل النزاعات. كما تم تأسيس المركز الإقليمي للتحكيم في النزاعات المالية والذي يتناول النزاعات في القضايا المتعلقة بالمعاملات الإسلامية، اسمه مركز كوالالمبور الإقليمي للتحكيم The Kuala Lumpur Regional Centre for Arbitration (KLRCA). أما مركز التحكيم الإقليمي (KLRCA) فتمت إعادة تسميته باسم مركز التحكيم الآسيوي الدولي the Asian International Arbitration

(١) Abdul Manaf, Z.I; Syed Abdul Kader, S.Z., & Mohamad, N.A (2018). "ADR as an alternative access to justice in resolving waqf land disputes". *Current Law Journal.* pp. 1-30.

(Centre (AIAC في فبراير ٢٠١٨ وذلك ضمن استراتيجيتها لتصبح المركز الريادي الأول في تسوية المنازعات، وكذا تعزيز وجودها الإقليمي والدولي.[١]

٥- نقص الموارد البشرية، فهنالك نقص في الموظفين المدربين والمؤهلين بشكل جيد في مجالس الشؤون الإسلامية في الولايات لإدارة موجودات الوقف وتطويرها. إذ يجب على الولايات أن تكون منفتحة على فكرة إيجاد المزيد من الوظائف لمديري الوقف أو الاستعانة بهم بشكل خارجي من خلال التعيين الرسمي والتفويض. هناك أيضاً نقص في برامج التدريب المصممة جيداً والمعترف بها لتخريج موظفين محترفين ومؤهلين لاستلام موجودات الوقف، فمن الضروري للحكومة الماليزية النظر في ذلك والتعاون مع مراكز الوقف الحالية في الجامعات المحلية والخارجية.

٦- عدم توفر بيانات محدثة عن موجودات الوقف؛ نظراً لعدم وجود مسح وطني شامل وصحيح لأموال الوقف، الأمر الذي يجعل جانب من هذه الأموال غير مسجل بشكل رسمي، علاوةً على احتمال ذهابها إلى جهات غير مؤهلة فتؤثر بذلك سلباً على قطاع الوقف عموماً. ناهيك عن نقص الوعي والمعرفة؛ إذ يعتقد عديد من الناس بأن الزكاة هي الأداة الوحيدة التي يمكن استخدامها لمساعدة المحتاجين وتخفيض الفقر. إلا أنه يمكن أيضاً استخدام الوقف لتحقيق ذلك. وعليه، يجب إطلاق حملة عامة لرفع الوعي بالوقف وأهميته.

٧- لا يوجد إلى الآن أي إطار عمل تنظيمي لضمان الشفافية والنزاهة أمام أصحاب المصلحة في جمع الوقف النقدي من خلال المنصات الإلكترونية . كما لا تزال التطورات الأخيرة في الاقتصاد الرقمي مثل تسهيلات الدفع من خلال المحافظ الإلكترونية، وإمكانية استخدام تقنية البلوكتشين في قطاع الوقف بحاجة إلى ترخيص من بنك ماليزيا المركزي وأصحاب المصلحة في قطاع الوقف، وهو ما يخلق حالة من عدم اليقين أمام هذه الابتكارات التكنولوجية التي قد تسهم في النهوض بقطاع الوقف وتطوره.

٨- إن تواصل المساعي في قطاع الوقف يصبح تحدياً في ظل التغيير في الحكومة. وكمثالٍ على ذلك وقف التعليم العالي الذي أصبح عنصراً مهماً في أجندة وزير التعليم العالي في الحكومة السابقة، في حين لا يزال الأمر غير واضح فيما إذا كانت الحكومة الحالية ستعتمد ذلك.

٦. الخاتمة والتوصيات

إن التطور الذي عرفته ماليزيا على مستوى الإطار القانوني والمبادئ الإرشادية في قطاع الوقف يعود بالدرجة الأولى إلى رغبة القائمين في تطوير اللوائح القانونية والشرعية، وهو ما أسهم بشكل فعال في التَّأْسِيس القَانُوني وَالضَّبط الرقَابِي وتنويع أموال الوقف بماليزيا. ومع الإصلاح والتحول الذي يشهده قطاع الوقف والذي يتم بوتيرة سريعة، فإنه من المتوقع أن تصبح ماليزيا من بين أبرز الدول تقدما في قطاع الوقف على الصعيد الآسيوي. وبالرغم من ذلك، هناك تحديات في جوانب عدة نذكر منها: رفع مستوى الوعي والقبول العام بأهمية الوقف، ووضع إطار عمل تنظيمي شامل، وتمكين إدارة الوقف من الاحترافية في التسيير على صعيد جميع الولايات. ومما قد يزيد في عمق هذه التحديات هو التغير الحكومي والمشهد السياسي غير المستقر مند انتخابات مايو (أيار) ٢٠١٨ وهو ما يطرح جملة من التساؤلات فيما إذا كانت الحكومة الحالية ستواصل دعم الإصلاح والتطوير الذي تبنته الحكومة السابقة.

(١) Asian International Arbitration Centre (AIAC), Annual Report 2019-2020. Retrieved from: https://admin.aiac.world/uploads/ckupload/ckupload_20210727102858_34.pdf

في الأخير، لابد من القيام ببحث مستقبلي لدراسة إمكانية توسيع أموال الوقف في ماليزيا وتطويرها، وذلك من خلال اعتماد الأسئلة المفتوحة والمغلقة أو المقابلات مع المسؤولين والإدارات العليا في قطاع الوقف بماليزيا، وهو ما قد يسهم في تقديم فهم أفضل لتطور الوقف بماليزيا وإدارته.

أما أهم التوصيات فيمكن تلخيصها في الآتي:

١. عقد ندوات ودراسات تبحث مقاربة التجربة الماليزية لنظام الوقف، وكذا خطواتها الاستراتيجية والقانونية والتنظيمية حتى يتم الاستفادة منها.

٢. ضرورة عقد شركات بحثية وعلاقات تعاون بين المؤسسات الجامعية والبحثية، لنقل الخبرات البحثية والاستفادة منها ومن ثم تطوير المؤسسات البحثية المحلية التي تعنى بالوقف الإسلامي.

٣. ضرورة عقد علاقات تعاون مع مؤسسات الوقف الناشطة في ماليزيا للتعرف المباشر على الخبرة الماليزية في مجال الوقف، الاستفادة من ممارساتها، ونقل أفضل تطبيقاتها.

المصادروالمراجع

Ab Rahman, A., & Ahmad, W. M. W. (2011). The concept of waqf and its application in an Islamic insurance product: The Malaysian experience. *Arab Law Quarterly*, 25(2), 203-219.

Abdul Manaf, Z.I; Syed Abdul Kader, S.Z., & Mohamad, N.A (2018). "ADR as an alternative access to justice in resolving waqf land disputes". *Current Law Journal.* pp. 1-30.

Abu Bakar, N.A., Md. Hussain, M.N. (2016). Kebaikan wakaf korporat: Analisa manfaat kebajikan kepada masyarakat awam oleh Waqaf An-Nur Corporation (WANCorp). *Jurnal Pengurusan JAWHAR,* Vol. 10, No.1.

Ahmad, M. (2015). "Cash waqf: Historical evolution nature and role as an alternative to riba-based financing for the grass root. *Journal of Islamic Finance*, *4*(1), 63-74.

Ahmad, M. (2016). *A socio-legal study of zakah and waqf as instruments for poverty alleviation in northern Nigeria with reference to Malaysia and Kuwait*. [Unpublished Doctoral Dissertation]. International Islamic University Malaysia.

Al-Ttasuli. (1998). *Al-Bahjah Fi Sharh al-Tuhfah*. Lebanon: al-Maktabat al-Ilmiyyah.

Arnold, TW. (1913). *The preaching of Islam*: *A history of propagation of the Muslim faith*. Constable & Co. Ltd.

Benyounis, H. (2014, June 5). *Management challenges of awqaf assets*. [Conference presentation]. World Islamic Economic Forum Islamic Development Bank (WIEF-IDB) Awqaf Roundtable, Jakarta, Indonesia.

Farhana Mohamad Suhaimi, Asmak Ab Rahman, Sabitha Merican (2014) "The Role of Share Waqf in the Socio-Economic Development of the Muslim Community: The Malaysian Experience" *Humanomics*, Vol. 30, Issue 3, pp.227-254.

Hasan, S. M (2014), "Contemporary Waqf Development through Sukuk. *Global Islamic Economics Magazine*. Vol 25, 6.

Hashim, A. B. M. (2007). The collection of waqf through insurance companies: a critical analysis of the Malaysian experience. *Review of Islamic Economics*, 11(1), 63-74

Ibn Nujaym. (n.d). Al-Bahr Al-Raiq Sharh Kanz Al-Daqaiq V. 5. Cairo: Dar Al-Kitab Al-Islami.

Ibrahim, D., & Ibrahim, H. (2013). The revitalization of Islamic trust institution through corporate waqf. In *4th International Conference on Business and Economic Research Proceedings*.

Iman, A. H. M., & Mohamad, M. T. S. (2014). *Waqf property: Concept, management, development, and financing*. UTM Press.

Ismail Abdel Mohsin, M. (2014). *Corporate waqf from principle to practice: A new innovation for Islamic finance*. Pearson.

Ismail, C. Z., Salim, N. J., & Hanafiah, N. J. A. (2015). Administration and management of waqf land in Malaysia: Issues and solutions. *Mediterranean Journal of Social Sciences*, 6(4), 613.

Lambert, T. and Schwienbacher. A. (2010). An empirical analysis of crowdfunding. *Social Science Research Network* No: 1578175.

Mahadi, A. (2017). "Could a waqf company in Malaysia expand its operation through initial public offering. *Waqf Laws and Management*, IIUM Press, 214-229.

Mahamood, S.M. (2006). *Waqf in Malaysia: Legal and administrative perspectives*. University Malaya Press.

Mahamood, S.M. (2014), Awqaf properties in Malaysia. *Islamic Finance Review* (ISFIRE), November 2014.

Masum, A. (2012). The doctrine of ministerial responsibility in Malaysia: Theory and practice in a new regime of parliamentary accountability. 4 *Malayan Law Journal*, clv.

Md. Dahlan, N.H, Kamarudin, A.R. (2006). Wakaf in Malaysia: Its legal evolution and development. *Shariah Law Reports*, 1: 81.

Md. Dahlan, S., Mohamad, N.A. (2018, 4-5 July) *The Earliest Waqfs in Malaysia*. [Conference presentation] International Conference on History and Governance of Awqaf in India and Malaysia (ICHGA 2018), International Islamic University Malaysia.

Mohamad, N.A, Syed Abdul Kader, S.Z, Ali, Z.. (2017, 16-18 October). *Labuan (IBFC) international waqf foundation: Integrating waqf with internationally recognised foundation laws.* [Conference presentation]. 5th Global Waqf Conference, ICWR-IIUM, UNIRAZAK and STIE Riau-AKBAR, Pekanbaru, Indonesia.

Mollick, E. (2014). The dynamics of crowdfunding: An exploratory study. *Journal of Business Venturing*, *29*(1), 1-16. doi.org/10.1016/j.jbusvent.2013.06.005

Musari, K. (2016, 14-20 November). *Waqf-sukuk: Enhancing the Islamic finance for economic sustainability in higher education institutions.* [Conference presentation].

2nd World Islamic University Leaders' Summit 2016 (WICULS 2016), AKEPT and Universiti Sains Islam Malaysia, Nilai, Malaysia.

Nahar, H.S. and H. Yaacob. (2011). Accountability in the sacred context: the case of management, accounting and reporting of a Malaysian cash awqaf institution. *Journal of Islamic Accounting and Business Research*, 2(2), 87-113.

Nasution, K.S. (2002). Colonial intervention and transformation of Muslim waqf settlements in urban Penang: The role of the endowments board. *Journal of Muslim Minority Affairs*, Vol.22, No.2, 2002.

New Straits Times (2014, 28th October), Maybank Islamic announces RM20M *waqf* fund. *New Straits Times Online.*

Pirasteh, H., & Abdolmaleki, H. (2007, 6-7 March). *Developing awqaf properties and Islamic financial engineering: A conceptual and Empirical Analysis*. [Conference presentation]. Singapore International Waqf Conference, Singapore.

Ramli, A. M., & Jalil, A. (2013, 4-5 December). *Corporate waqf model and its distinctive features: The future of Islamic philanthropy*. [Conference presentation]. *World Universities Islamic Philanthropy Conference. Menara Bank Islam, Kuala Lumpur, Malaysia*.

Ramli, A. M., & Jalil, A. (2014). Model perbankan wakaf korporat: Analisis wakaf selangor muamalat. *Jurnal Pengurusan (UKM Journal of Management)*, 42.

Siraj, S. A. (2012). *An empirical investigation into the accounting, accountability and effectiveness of waqf management in the State Islamic Religious Councils (SIRCS) in Malaysia.* (Doctoral dissertation, Cardiff University).

Suhaili, N. A., & Palil, M. R. (2016). Crowdfunding: A collaborative waqf based internet platform. *International Journal of Business, Economics and Law, Vol. 11, Issue 5 (Dec.)* ISSN 2289-155.

Syed Abdul Kader, S.Z., Ishola, A., Mohamad, N.A. (2018). The meaning and legal consequences of 'sole-trustee' of waqf under the shariah and Malaysian waqf laws. *Shariah Law Reports Articles,* (4), 1-15.

Thaker, M. T., & Thaker, H. M. T. (2015). Exploring the contemporary issues of corporate share waqf model in Malaysia with the reference to the Waqaf An-Nur Corporation Berhad. *Jurnal Pengurusan*, *45*.

Thaker, M.T., Pitchay, M.A. (2018). Developing waqf land through crowdfunding-waqf model (CWM): The case of Malaysia. *Journal of Islamic Accounting and Business Research*, 9(3), 448-456.

Yaacob, H. (2013). Waqf history and legislation in Malaysia: A contemporary perspective. *Journal of Islamic and Human Advanced Research*, 3(6), 387-402.

فؤاد بن عبدالله العمر و باسمة المعود: **قواعد حوكمة الوقف: نظارة مؤسسة الوقف نموذجا.** مشروع بحثي ممول من كرسي الشيخ راشد بن دايل لدراسة الأوقاف بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

Fouad, B. A., & Almaoud, B. A. (2014). Qawaid Hawkamah El-Waqf: Nadarah Mouassassat El-Waqf Namouthajan: Mashroua' Bahthi Moumawal Min Koursi Shiekh Rashid Ben Dayel Li-Dirasset El-Waqf Bi-Jamiat Al-Imam Mohamed Bin Saouad El-Islamiya.

Statutes

Federal Constitution of Malaysia

Waqf (State of Selangor) Enactment 2015

Waqf (State of Perak) Enactment 2015

Waqf (State of Terengganu) Enactment 2016

Administration of Islamic Law (Federal Territories) Act 1993 (Act 505)

Websites

The Star, 2017. https://www.thestar.com.my/business/business-news/2017/12/09/equity-crowdfunding-and-peertopeerlending/

Malaysian Securities Commission, 2018. https://www.sc.com.my/digital/equity-crowdfunding/

Crowdfund Insider, 2018. https://www.crowdfundinsider.com/2016/08/88684-worlds-first-islamic-endowment-crowdfunding-platform-launched /

Digital News Asia, 2018. https://www.digitalnewsasia.com/digital-economy/waqf-crowdfunding-platform-launched-muslims-contribute-causes?page=1

JAWHAR, 2018. http://www.jawhar.gov.my/en/profil-jabatan/mengenai-jawhar/sejarah-jawhar/

Yayasan Waqaf Malaysia, 2018. https://www.ywm.gov.my

Yayasan Waqaf Malaysia (2), 2018 https://www.ywm.gov.my/profile/latar-belakang

Ethis Crowd, 2018. https://www.ethiscrowd.com/blog/islamic-crowdfunding-platforms-malaysia/

Johor Corporation, 2018. http://www.jcorp.com.my/userfiles/file/JCorpAR17(Eng).pdf

https://www.waqafsahamlarkin.com/pages.aspx?Content_Name=Pengenalan

Yayasan Waqaf Malaysia (3), 2018. https://www.ywm.gov.my/profile/objektif

Association of Islamic Banking and Financial Institutions Malaysia, 2018. http://aibim.com/ver2/index.php/component/k2/item/17-islamic-banking-institutions-collaborate-to-develop-waqf-fund